

التباين اللغوي بين الجذور الثنائية والثلاثية في اللغات السامية (العربية والسريانية أنموذجاً)

أ.م. مؤيد حسين منشد

الملخص

تتناول هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين الثنائي والثلاثي خاصة هي المدخل الى فهم طبيعة الجذور السامية في مرحلة نشأتها من حيث عدم استقرارها في نمط واحد وليس المراد هنا أن نبسط القول في مسألة الثنائية في الساميات إلا أننا نريد أن نؤكد أن غلبة الجذور الثلاثية فيها عائدة على نحو جزئي الى المقاسة وذلك أننا كثير ما نلمس نزعة في هذه اللغات تميل الى تعميم الظاهرة الثلاثية أي الى نقل الثنائي الى حيز الثلاثي وإخضاعه بذلك الى النمط الغالب في الجذور.

يكاد علمائنا القدماء يجمعون على ان الكلمات المتصرفة ثلاثة هي: ((ثلاثية و رباعية وخماسية)) لولا آراء نقلت لبعضهم ولا سيما الكوفيين فما تصرف من الكلام عند الجمهور مردود الى تلك الأصول ولا يخرج عن واحد منها ، وهو مذهب الجمهور .

في هذا البحث أردت أن ألقى بعض الأضواء على مشكلة (الثنائية والثلاثية) في الأصول العربية ، وهي مشكلة ألمح اليها بعض اللغويين وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمناً لكن في أشارات غير بعيدة، ولم تجرى في هذا الموضوع بحوث عميقة ، رغم أهمية هذا الموضوع وضرورته للباحثين وللدراسات السامية حيث يمثل من المشاكل الكبرى للغتنا ، أذ هي وسيلة للتأصيل من الدور التصريفي ، وكأرشفة لتاريخ الاشتقاق وتطور المعنى وتدرج المبنى وأزاله التضارب بين أشجار المعاني وتنافرها أو اختلافها .

المقدمة

من المسائل التي أثارَت كثير من الجدل والخلاف بين أوساط اللغويين وعلماء اللغة سواء بالعصر القديم أم الحديث مسألة جذور المفردات اللغوية في اللغات السامية وذلك الجدل الذي ما لبث قائماً لحد الآن في كون أصول الكلمات هل هو ثلاثي أم رباعي أم خماسي؟ فمنهم من يرى أن الأصل في جذور اللغة العربية وشقيقاتها ثلاثي الأصل فإذا ورد في بعض الأصول الثنائية البناء ، حاولوا رد تلك الأصول الثنائية الى أصول ثلاثية ، حيث حاول بعض علماء اللغة رد الجذور الثلاثية كلها الى جذور ثنائية معتمدين على التشابه الدلالي بينها . وهذا ما يعرف بنظرية ثنائية الأصول وكان أبرز علماء اللغة في هذا المجال هو ((أنسانس الكرملّي وممرجي

الدومنيكي ..وكثيرون)) ولكن هناك بعض المواد اللغوية يعود أصلها إلى جذور ثنائية بل منها يعود إلى جذور أحادية ومنها ما يؤكد نسبه للجذور الثلاثية ، في هذه الدراسة سنسلط الضوء على مثل هذه الأسماء والتي تبدو ثنائية الأصل أو أحادية أو ثلاثية ، والتي نجدها مشتركة بين العربية وأخواتها من اللغات السامية من حيث الدلالة والأصوات ، وسنتناولها بشيء من التفصيل.

الكلمة المفتاح : الجذور الثنائية , الجذور الثلاثية , العلاقة بين الجذور الثنائية والثلاثية ، الجذور السامية ، طبيعة الجذور السامية ، اتفاق علماء اللغة على ان الكلمات المتصرفة ثلاثة هي : ((ثلاثية و رباعية وخماسية)) أهمية هذا الموضوع وضرورته للباحثين وللدراسات السامية حيث يمثل من المشاكل الكبرى للغةنا .

أصل الكلمات

يعرف الجذر في اللغة العربية بانه بداية تلك الحروف الأصلية المشتركة بين الأصل ومشتقاته ، التي تتناسب في المعنى والاشتقاق ، وأول من طرح فكرة "الجذر" في العربية الخليل بن احمد في كتابه "العين" ثم تبعه مؤلفين المعجميات اللغوية رغم اختلافاتهم في تناول المواد اللغوية في حين ناقض ابن جني آراء أولئك اللغويين حيث قال((أصول الكلمات تقديرية ولم تدخل حيز الاستعمال (الخصائص 256/1-259))) .

وذهب العلماء أن أصول الكلمات العربية ثلاثة مذاهب هي(أحادية ، ثنائية، ثلاثية) وسيتناول بحثنا هذا عرضا مفصلا لتلك المذاهب وعلاقتها باللغات السامية بشكل عام واللغة الأرامية بشكل خاص.

فكرة البحث

يعتبر الميزان الصرفي بالحروف الأصول(فَعَلَ) أساس بناء الكلمة في اللغة العربية بصورة خاصة واللغات السامية بصورة عامة وما زاد على هذا الوزن يعد من المزيادات ، لهذا قال النحاة العرب بثلاثية الأصول ، وحين ينطق المرء بكلمة من حرفين وزونها على أنها ثلاثية سقط منها حرف مثل : (سل) على وزن(فل) و(خذ)على وزن (عل) ... الخ ، وعرف هذا بمنهج النحاة العرب في تحديد الحروف الأصول ، ومقابلة الزيادة والنقص في الميزان الصرفي.

لعل الميزة الأساسية التي تمتاز بها اللغات السامية هي ورود المعنى الأساسي للكلمة مرتبطا بعدد من الصوامت التي تشكل في الفرضية اللغوية القائمة على طبيعة هذه اللغات(1).

أي مادة لغوية تحمل ذلك المعنى وأن المعنى الحاضر في كل كلمة بعد ذلك ، تؤديه الصوامت فتعدل المعنى الأساسي دون أن تخرج به عن حقله الدلالي العام . ومعظم الجذور السامية جذرها ثلاثي ، فمثلا في الجذر الافتراضي(فَعَلَ) نلاحظ توالي الدال والراء والسين (د-ر-س) والذي يكون جذرا افتراضيا لا حقيقة له إلا في ذهن أبناء اللغة ودارسيها.

وهو يحمل أطارا دلاليا عاما يميزه عن سائر الأطر الدلالية المرتبطة بسائر الجذور. والذي يعين المعنى الدقيق لهذه الجذور هو الصوائت ، كأن تقول ((دَرَسَ)) أو ((دُرَسَ))أو ((دَرَسَ)) أو ((دَرَسَ)) أو ((دُرُوسَ))..وهكذا ، وقد يضاف الى هذا الجذر وصوائته بعض السوابق prefixes أو الدواخل infixes أو اللواحق suffixes ، فنقول : ((تدارس)) و((مدرسة)) و((مدرس)) و((مدروس))...الخ. ويقول الدكتور رمزي منير بعلبكي في كتابه

((فقه العربية المقارن)) (قد يقع بعض الباحثين في الخطأ حين يعتقدون أن الفرق الأساسي بين اللغات السامية واللغات الهندية-الأوربية هو عدم وجود الجذور في اللغات الهندو-أوربية مع وجودها في اللغات السامية)، حيث يصف هذا القول بغير الصحيح. فاللغات الهندو-أوربية فيها جذور تركب منها الكلمات هذا لان الجذور في حقيقتها موفيمات مجردة، أي أنها حسية، ويستمر الدكتور رمزي منير ببيان التشابه بتركيبية الجذور بين اللغات السامية واللغات الهندو-أوربية (2)؛ فيقول كما أن الجذر (در-س) مورفيم مجرد في ذهن أبناء اللغة ودارسيها، يمكننا نظريا إيجاد مثلا في اللغة الفرنسية جذر (roul) متكون من عدة كلمات والتي تضمنته، نحو: rouler . rouleau, roulie... الخ إلا أن التفرقة بين اللغات السامية والمجموعة الهندو-أوربية إنما تكون بالنظر في طبيعة جذور كل منهما، فالسمة الغالبة في اللغات السامية هي الاشتقاق لا النحت، فالعربية بشكل خاص واللغات السامية بشكل عام تعتبر من اللغات المتصرفة أي ((التي تتغير الصوائت في جذورها للتعبير عن معان مختلفة، كما في العربية ..نحو(أخذ)و(أخذ)و(أخذ)و(أخذ)و(أخذ).. الخ، في حين النوع الثاني في اللغات والتي ترد عليها اللغات الهندو-أوربية والتي تعرف اللغات متصرفة الجذوع stem-infected وهي التي تدخل لواحق متنوعة على جذوعها للتعبير عن معان مختلفة، ومنها اللاتينية والإنكليزية، أي أن هذه المجموعة يتم توليد الألفاظ فيها في الأعم الأغلب، بتركيب جذع مع الآخر على سبيل النحت، وليس مما يمكن تصوره ان تكون هذه اللغات اشتقاقية، كاللغات السامية، لان صوامتها وصوائتها لا تؤدي الوظائف الدلالية للصوامت والصوائت كما في اللغات السامية (3). من الأشياء المسلم بها عند أغلب الباحثين أن معظم جذور اللغات السامية هي ثلاثية، إلا ان هذه الحقيقة العامة يجب أن لا توهم الدارسين بان تلك الجذور السامية كانت بالأصل في حالة من الثبات والاستقرار وأن الثنائيات والثلاثيات أو دونهما أو فوقهما تمثل أنماطا مستقلة لا علاقة بين واحدها والآخر .

أن البحث عن العلاقة بين الثنائي والثلاثي خاصة هي المدخل الى فهم طبيعة الجذور السامية في مرحلة نشأتها من حيث عدم استقرارها في نمط واحد وليس المراد هنا أن نبسّط القول في مسألة الثنائية في الساميات إلا أننا نريد أن نؤكد أن غلبة الجذور الثلاثية فيها عائدة على نحو جزئي الى المقاسة وذلك أننا كثير ما نلمس نزعة في هذه اللغات تميل الى تعميم الظاهرة الثلاثية أي الى نقل الثنائي الى حيز الثلاثي وإخضاعه بذلك الى النمط الغالب في الجذور.

يكاد علمائنا القدماء يجمعون على ان الكلمات المتصرفة ثلاثة هي: ((ثلاثية و رباعية وخماسية)) لولا آراء نقلت لبعضهم ولا سيما الكوفيين فما تصرف من الكلام عند الجمهور مردود الى تلك الأصول ولا يخرج عن واحد منها، وهو مذهب الجمهور .

أن البحث عن العلاقة بين الثنائي والثلاثي خاصة هي أساس فهم طبيعة الجذور السامية في مرحلة نشأتها من حيث عدم استقرارها في شكل واحد، رغم ترجيح بعض اللغويين الجذور الثلاثية على الجذور الثنائية نلمس هذه النزعة في محاولتهم نقل الثنائي الى حيز الثلاثي.

في هذا البحث أردت أن ألقى بعض الأضواء على مشكلة (الثنائية والثلاثية) في الأصول العربية، وهي مشكلة ألمح اليها بعض اللغويين وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمناً لكن في إشارات غير بعيدة، ولم تجرى في هذا الموضوع بحوث عميقة، رغم أهمية هذا الموضوع وضرورته للباحثين وللدراسات السامية حيث يمثل من المشاكل الكبرى للغة، إذ هي وسيلة للتأصيل من الدور التصريفي، وكأرشفة لتاريخ الاشتقاق وتطور المعنى وتدرج المبنى وأزاله التضارب بين أشتجار المعاني وتنافرها أو اختلافها ولكن ترشد(الثنائية) الى أن الجذر الثنائي

مثلاً: (نه) من (نهر) يعطي معنى: النهي ، والزجر ، والنهر وأن الجذر الثنائي (هر) مثلا يشير الى معنى السيولة من حيث جريان الماء وسيولته.

مشكلة البحث

وجود ألفاظ مشتركة في حرفين تشترك فيما بينها وفي المعنى العام يجمع ما بينهما ويرتبط بعضها ببعض ، فحرص اللغويون ذوو الاختصاص أشد الحرص وغايته على الوقوف عند نشأة هذه الألفاظ وهل لهذه المشاركة في عدد من الحروف وفي المعنى العام صلة وثيقة في نشأتها ، فقد اضطربت آراء الباحثين واختلفت وجهات نظرهم في ظاهرة تاريخية كظاهرة الثنائية والثلاثية لألفاظ اللغة ، ففي هذه الظاهرة لا يستطيع الباحث الحكم حكما فاصلا في أصل نشأتها ولا يستطيع الجزم جزما قاطعا مبنيا على أساس علمي متين يستند الى دليلا قاطعا لا يشوبه شائبة ، فالألفاظ (حج/حجر/حجز/حجم) تشترك في حرفين (الحاء والجيم) وفي المعنى العام وهو الحجز والمنع فنك الأمثلة مثلا على زيادة الحرف الأخير ويسمى تذيلا والذي يعتبر أكثر ورودا ، وكذلك الألفاظ (بهر/وصهر/وشهر/وظهر) تشترك في حرفين (الهاء والراء) وفي المعنى العام وفي هذه الألفاظ يقع الحرف الزائد في صدر اللفظة ويقع الحرف الزائد في وسط اللفظة مثل (وسم/وشم/وصم/وضم) التي تشترك في حرفين (الواو والميم) وفيها الحرف الزائد وسط اللفظة ويسمى حشوا.

أن ظاهرة اشتراك عدد من الألفاظ في حرفين والمعنى ظاهرة لفتت أنظار كثير من الباحثين والنحويين مما دعاهم الى البحث عن أسباب تلك الظاهرة ودعاهم الى الرجوع الى آراء النحويين القدماء لتبرير تلك الظاهرة للوقوف على أهم تفسيراتها ففي هذا البحث المتواضع أردنا أن نلقي الضوء على مشكلة (الثنائية أو الثلاثية) في الأصول العربية بشكل خاص وفي بعض اللغات السامية التي تشترك مع اللغة العربية ببعض صفاتها وهي مشكلة تطرق لها بعض اللغويين بشكل سريع أو بشكل أمتاز ببعض الغموض في فترات قريبة أو بعيدة لكنها لم تتل ما تستحق من الأهمية رغم أهمية البحث فيها وضرورته لأنها تمثل إحدى المشاكل الكبرى للغاتنا السامية بشكل عام وللغة العربية بشكل خاص، فهذا البحث فرصة لتأصيل وتصريف بعض الألفاظ وكشف تاريخ اشتقاق بعض التراكيب مظهرا تطور المعاني والكشف عن الخلافات والتضاربات في معاني الألفاظ وبيان تنافرها أو اختلافها.

إن علم اللغة المقارن يحاول التعرف على الأصل من خلال قراءة الكلمات العربية وشقيقاتها اللغات السامية للوقوف على الجذر الواحد الذي صدرت عنه هذه الكلمات وبخاصة الكلمات التي خرجت على أطار الأصل الثلاثي كالضمائر (أنا ، هو ، ذا ، ذو) والأسماء الدالة على القرابة (أب وأم و أح وأبن وحم..الخ) ومجموعة الأسماء التي تطلق على أعضاء الجسم مثل (يد ، كف ، شفه ، لثة...الخ) ، وهذا البحث محاولة لمعرفة أصول الكلمات والخوض في جذورها.

الحروف الأصول والزوائد

الأصل في اللغة هو الحروف الأصول أو الحروف اللازمة للكلمة كيفما تصرفت ، ويعتبر ابن يعيش في معرض حديثه عن الأصول والزوائد أن الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصريفها إلا أن يحذف من الأصل شيء لعله عارض فإنه لذلك في تقدير الثبات ، وقال أيضا في موضع آخر ((الحروف الأصول هي مادة لما يبني منها من الأبنية المختلفة الموجودة في جميعها ، من نحو: ضرب وضرب فهو ضارب

ومضروب (4)، والحروف الأصول عنده هي بمنزلة الجواهر والمعنى بالجواهر جنس الشيء الذي منه ذلك الشيء (5)، وهذا الأصل بالنسبة الى الفعل يتكون في حقيقة الأمر من أصلين أصل لفظي وهو ما يعرف بالحروف الأصول مثلما أسلفنا وأصل آخر هو عبارة عن معنى عام تشترك فيه مجموعة من الكلمات التي تشكل من نفس الحروف الأصول.

أن اللغات السامية بشكل عام تنفرد بميزة هامة جدا وهي الاعتماد على الجذر والاشتقاق مما يوجب دراسة النشوء والارتقاء للأصول لحل هذه المشاكل واضطراب في أصولها وقواعدها وضوابطها اللغوية وإزالة الخلاف والغموض في الشواذ الموجودة في قواميس اللغة، في هذا البحث سنحاول البحث في هذه المسألة العلمية المهمة عله يسد هذه الثغرة التي تولدت من قلة الأبحاث العلمية في هذا الموضوع.

أصل الجذور

في البحوث العربية المعاصرة يجب أن نفرق بين ما يعرف ب (جذر) وبين ما يعرف ب (أصل) حيث نلاحظ أن اللغويين العرب عند تنظيمهم للمعاجم العربية يستندون الى الجذر كأساس للمفردة اللغوية في تنظيم الكلمات، وهذا الأمر تشترك به أكثر اللغات السامية كالعبرية والسريانية... الخ.

ويرى اللغويون أن الأصل يختلف عن الجذر بحيث يكون الأصل مكونا من حروف الجذر مرفقة بالحركات الصوتية في حين أن الجذر يكون عبارة عن الحروف لكنها مجردة من هذه الحركات (6).

(أولاً) : الأصول الأحادية:

يرى بعض علماء اللغة أن لغات العالم مرت بأطوار عدة حاولت هذه الأطوار نقلها من مرحلة الى أخرى وبهذا تطورت وتحولت.. فمثلا يرجعون الأصول اللغوية في نشأتها بداية الأمر الى الأحادية في اللغة وهي عندما كانت الكلمة تتألف من (هجاء واحد) توضع الكلمة بعد الأخرى بالتتابع لتأدية المعنى المقصود، تعتبر هذه المرحلة من أقدم مراحل اللغة في التاريخ، قدمها قدم الإنسان الأول، ومنهم من يرى أن الثنائي يُردّ بدوره إلى الأحادي.

ومن هؤلاء عبد الله العليلي؛ وهو من أشدّ المتحمسين لنظرية التطور في العربية؛ فهو يقول: ((وبناءً على يقيننا في هذه النظرية؛ التي تمثل معقول العرب، لا يوجد مزيادات نشأت من اختزال وما أشبهه؛ وإنما بصورة مطردة: السداسي يرجع إلى الخماسي؛ وهذا إلى الرباعي؛ وهذا إلى الثلاثي؛ وهذا إلى الثنائي؛ وهذا إلى الأحادي)) (7) ثم يُعرّف الأحادي بقوله: ((وهو مجموعة حروف الهجاء؛ التي هي في ظننا لغة الإنسان الأوّل، المتباعد في القدم)). ويسهب بوصف الأحادي عندما يضع جدولاً لحروف الهجاء؛ يحدّد فيه معنى كلّ حرف، ويعتبر الأصول الأحادية أساس الأصول القديمة. يرى عبد الله العليلي أن الجذور الثنائية والثلاثية قد تطورت عبر ثلاثة أطوار: **الطور الأول**: عندما كانت اللغة تمر بطور الحرف الواحد، وقد كانت فيه الجذور مؤلفة من أحد حروف الهجاء: ب، ط، ق، ... الخ، بمعنى أن الإنسان القديم استعمل هذه الحروف ألفاظا ذات دلالة بعلاقته بالطبيعة وبالأشياء المحيطة به، استمر هذا الى أن أصبحت الكلمات مركبة من أكثر من حرف. وأكتفي بذكر الحروف العشرة الأوّل في أبجديته ومعانيها؛ وهي على النحو التالي (8): 1- الهمزة: تدلّ على الجوقية، 2- الباء: تدلّ على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تاماً، وتدلّ على القوام الصّلب. 3- التاء: تدلّ على الاضطراب في

الطبيعة، 4- الثاء: تدلُّ على التعلُّق بالشيء تعلقاً له علامته الظاهرة في الجسِّ أو في المعنى. ويستمر بسرد عشرة حروف ويذكر معانيها.

وفي موضوع الأحادية أيضاً قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: ((وأقل ما تكون عليه الكلمة حرفٌ واحدٌ)) (9) ومثَّل له بحرف العطف الواو، وكاف الجر ولام الإضافة؛ من الحروف التي لا تتصرف، ولا يدخل فيها الأصول والزوائد. ولا يكون اسمٌ مُظَهَّرٌ يجوز أن ينفرد اللفظ به على حرفٍ أبداً؛ وعلّة ذلك أن المُظَهَّرَ يُسَكَّتُ عنده، وليس قبله شيء ولا يَلْحَقُ به شيء، ولم يكونوا يُجْحِفُوا بالاسم؛ فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل؛ وإنما يجيء لمعنى؛ لأنه لا بد من أن يبتدأ بمتحرك، ويوقف على ساكن؛ فإن كان على حرف لم يستقم (10). والفعل كالاسم في ذلك؛ لأن منه ما يُضارِعُ الاسم، وهو المضارع؛ فعمول معاملته من حيث عدم مجيء الاسم على حرف واحد. أمّا ما جاء من الأفعال على حرف واحد؛ نحو: ((قِ نَفْسَكَ عَذَابَ النَّارِ)) و ((عِ كَلاماً)) فَوَجَّهَهُ سيبويه بقوله: ((إلا أن تُدْرِكَ الفَعْلَ عِلَّةً مطردةً في كلامهم في موضع واحد؛ فيصير على حرف؛ فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفت... وذلك قولك: عِ كَلاماً)) (11).

وممن أشاد بنظرية أحادية الأصول الدكتور توفيق شاهين (12)؛ فمال إليها ودافع عنها بحرارة، وأتهم منتقديها بعدم تقديم بديل لها! وقال عن الأحادية إنها ((ولا شك -كانت مرحلة، ثم تخطتها البشرية؛ عندما سنحت لها فرصة تطوُّر، وظرف رقيّ)) (13).

وفي نظري أنّ هذه النظرية غير مقبولة في أصول اللغة العربية؛ لأنها لا تستند إلى حقائق لغوية ثابتة، ولا يخلو الخوض فيها من العودة إلى ما وراء التاريخ مما يعني الخوض بالمجهول وهو أمر غير مقبول بالحقائق اللغوية، وكذلك نستنتج مما سبق إلى أن الأصول من

الكلام المتصرف عند القدماء لا تكون على حرف واحد، وما جاء على ذلك فمما يكون فيه حذفٌ.

وأما الطور الثالث: فقد تنشوء الجذور الثلاثية عن طريق إضافة حرف في الوسط، مثل: عبل "الضخم" أصلها (عل) زيدت عليها اللام، وفي رأيه أنّ مشتقات (عل) الثلاثية تدل على معنى الضخامة.

(ثانياً): الأصول الثنائية:

الطور الثاني التي مرت بها الجذور العربية هو الثنائي حيث يتكون الجذر من حرفين مستقلين فقط و يعتبره بعض علماء اللغة المحدثين أصل الجذور العربية أول من دعى إلى هذا الرأي هو أحمد فارس الشدياق (ت 1878 م) وبنى عليه كتابه المعجمي (سر الليال في الإعلال والإبدال)، وقد ذكر في مقدمته ما نصه: (وأكثر ما يكون القلب والإبدال في الألفاظ الدالة على القطع والكسر والخرق والهدم والشق والعزق لأنها من جنس واحد وجلتها مأخوذة من حكاية صوت نحو: قت وقد وقض وقط وجد وجث وجذ وجز... الخ) (14)، وكأن الشدياق أراد أن يثبت أن أصل هذه المواد المضعفة حكاية الأصوات وهي مسألة قديمة أشار إليها قديما ابن جني وآخرون كما أنه يرى أن المضعف

هو الأصل ثم يزداد حرف ثالث لتخصيص فكرة القطع واتصالها بنوع (المقطوع) ومعنى هذا أن ((قط)) غير ((قطم)).

وفي الموضوع نفسه أخبرنا الكرملی أنّ الكلمات العربية في الأصل كانت هجاء واحدا (متحرك فساكن) محاكيا لأحد أصوات الطبيعة، مثل صرّ، ثم تلاه المضاعف، مثل صرّ، صرصر، فالأجوف، صار "صوّت عامّة" والناقص بسبب إطالة الحركة، صرى، وخصوا معناه بالقطع، ثم المهموز، صرأ، فالمثل وصر. أما في رأي علماء اللغة الأقدمين فأقدم نصّ وصلّ الينا هو تقسيم الكلام من حيث أصوله (ثنائي وثلاثي ورباعي)؛ وفيه ذكر للثنائي؛ يعود إلى القرن الثاني، وصاحبه هو الخليل؛ إذ قال فيه: ((كلام العرب مبني على أربعة أصناف؛ على الثنائي، والثلاثي، والرّباعي، والخماسي)) ثم مثل للثنائي بقوله: ((فالثنائي على حرفين؛ نحو: قَد، لَمْ، هَلْ، بَلْ، ونحوه من الأدوات والرّجْر)) (15). ويفهم من هذا القول أن الثنائي عند الخليل لا يكون أصلاً للأسماء ولا للأفعال؛ بدليل الأمثلة التي ذكرها؛ نحو: مَه، وصَه، وكَح، وهِس؛ ومن هنا قال الخليل: ((فإن صَيَّرَ الثنائي؛ مثل: قَد، وهَلْ، ولو، اسماً أدخلت عليه التشديد؛ فقلت: هذه لَوْ مكتوبة، وهذه قَدْ حسنة الكُتْبة؛ زدت واواً على واو، ودالاً على دال. ثم أدغمت وشدّدت؛ فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثالث. ولا يجوز عند الخليل أن يكون أصول الاسم المتصرف أقل من ثلاثة أحرف، وله نصوص صريحة في ذلك، قال في أحدها: ((الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف)) (16) وقال في ثان: ((وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين، وتماهما ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: يد ودم؛ وإنما ذهب الثالث لعله)) (17).

كذلك من اللغويين القدماء الذين اتفقوا مع رأي الخليل ابن أحمد، النحوي البارز سيبويه حيث أخبرنا أن لا وجود للثنائي وأكد أن ما وجد من الأسماء أو أفعال متصرفة على حرفين قليلة جدا وما هي إلا ثلاثي تم تجريده من أحد حروف الزيادة؛ نحو: دم، وفم، في الأسماء، وخذ، وكُل في الأفعال؛ وهو مما حذف منه؛ ويُعلّل ذلك بقوله: ((لأنه إخلالٌ عندهم بهنّ؛ لأنه حذف من أقلّ الحروف عدداً)) (18) وعلى منهجهما في الثنائي سار المبرد (19)، فقد ذكر في كتابه المقتضب ما ذكره من سبقه من النحويين الخليل وسيبويه فقد أخبرنا بان الثنائي ما هو إلا ثلاثي سقط الحرف الثالث منه فأصبح على حرفين، ويبين ذلك في التصغير والجمع، فالأسماء على أصول ثلاثية بغير زيادة؛ على ثلاثة، وأربعة، وخمسة. والأفعال على أصلين ثلاثة وأربعة.. والأمثلة عديدة عليها، ويورد المبرد أمثلة كثيرة على الثنائي من الحروف التي جاءت لمعنى والأسماء التي تعطي معنى هذه الحروف.. نحو: (قَدْ) قد تكون أسم وقد تكون حرف جاء لمعنى وكذلك (هل) و (من) و (قط) و (لم)... الخ.

وكذلك تطرق الخليل بن أحمد الفراهيدي الى ظاهرة الثنائية وربط بينها وبين النظرية الطبيعية في نشأتها اللغة التي ترى أن اللغة نشأت من محاكاة لأصوات الطبيعة فقد أورد في كتابه العين في إشارة الى الثنائية ((المضاعف في البيان: ما كان حرف عجزه مثل حرف صدره، وذلك بناءً يستحسنه العرب فيجوز فيه تأليف الحروف جميعاً ما جاء من الصحيح والمعتل... الخ فيقول الحاكي صلصة اللجام، وأن أشار قال: صل... مخففة (20). كذلك فعل ابن دريد فجعل ظاهرة الثنائية قائمة على الصورة الصوتية للفظة وعلى رسم تلك اللفظة ودليل على ذلك قوله: (الثنائي الصحيح لا يكون حرفين ألبته إلا والثاني ثقيل - أي مضعف - حتى يصير ثلاثة أحرف اللفظ الثنائي والمعنى ثلاثي) (21).

ومثلها فعل ابن فارس في معجمه عندما أرجع أصل الألفاظ الثلاثية الى أصل ثنائي، وأورد على صحة قوله هذا أمثالا كثيرا بينها في فصول معجمه فمثلا قال أن أصل باب (القاف والطاء) وما زيد عليهما يرجع الى معنى (القطع) ميزة في (قط) الذي يعطي معنى صرم وأبانه شيء من شيء آخر.

وكذلك ممن كانت له بصمة واضحة في الأصول الثنائية للغة الأب أنستاس الكرملى فهو يرى أن اللغة وضعت في الأصل على حرفين متحرك الساكن أما بخصوص الحرف الثالث الذي لحقهما فهو يرى أنه نتيجة لتصرف في المتكلم المبني على اختلاف المكان والزمان فيقول (أن اللغويين على فريقين متعادلين على سرر موضونة : فريق يرى أن اللغة نشأة من أول أمرها على هجاء واحد متحرك فساكن و ثم نمت محاكاة لأصوات الطبيعة) (22) أي زيد فيها حرف بالتصدير أو تذييل أو الحشو... الخ، أن الكلم وضعت في أول نشأتها من ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين ثم جرى عليها المتكلمون بها على حد ما تعرضت الإشارة له.

وأخبرنا الأب أنستاس الكرملى أنه يميل الى الرأي الأول ومن متبعية ومن الموافقين عنه في المجمع أو من الداعمين له في الأندية ، ومثلهم سار كثير من النحاة واللغويين فقد طابق جورجى زيدان تلك الآراء الخاصة باللغة في حين أعطى تبريرا مختلفا بعض الشيء عنهم فهو يقول : (لقد بين نشوء الثلاثي على ظاهرة النحت المعروفة في اللغة فهو يرجع اللفظة الثلاثية الى أصلين ثنائيين ثم نتجت منها اللفظة الثلاثية بعد ذلك .. فيقول قطف تفيد مثلا "القطع والجمع" والأصل فيه على ما أرى (قطف) الأولى قطع والثانية جمع بالاستعمال أهملت الأم ونقلت حركتها الى ما قبلها فصارت (قطف) (23).

تأسيسا على ما تقدم نقول أن القاعدة الأولى التي ساقوها لنا نحويينا (الكرملى والدومنى) هي: أن الثلاثي نشأ عن الثنائي بزيادة حرف آخر عليه ، أو بتشديد ثانيه ، أو بتكرار لفظ أو بإشباع حركتها (24)، فالكلمة الثلاثية لا تخرج عن أصلها ، بنى عن أصلها في هجاء واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة ، ثم بعد ذلك تطورت فزيدت حرف واحد أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف ، بعد ذلك تفرعت ونتاج عنها الكثير من التغيرات وذلك بضم الحروف اليها ، فنشأ الثلاثي السالم وعن طريق التشديد الذي يحصل للثنائي وينتج وينشأ المضعف الثلاثي وكذلك بتكراره للحرف الثاني ينشأ الرباعي المضعف بإشباع الحركة في أوله أو آخره ينشأ الأجوف والناقص ... الخ ، فمثلا " ثَرَمَ وَجَرَمَ وَحَرَمَ وَصَرَمَ كلها تعود الى (رَمَ) ، والحروف الأولى زائدة في الصدر.

أما القاعدة الثانية التي تخالف الفريق الأول فقد ساقها لنا الأستاذ العلابي ، فمفهوم الثنائية عنده هي ثنائية صوتية ولا يمكن فهمها إلا اذا وقفنا على الأدوار التي مرت بها اللغة الإنسانية كما يلي(25):-

1. دور المقطع البسيط Ba و Ka وكذلك (عو) يدل على الحيوانات الزئيرية (وا) يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين .

2. دور المقطعين أي الحرفين بصوتين فمثلا جمع الصوتين (عو + وا) للدلالة على الحيوانات التي تعوي.

أن العلابي يرى أن يرد الى المعلاة أكثر الثنائيات وأن يفسر نشأة الثلاثي في الثنائي بواسطة تلك المعلاة ، حيث يقول ((تأكيد أن الثلاثي نشأ عن الثنائي ، أن كثرة من الثنائيات احتفظت بها العربية بعد تصحيح الصوت حرفا)) (26)، ويرى العلابي أن مطلق الثلاثي نشأ عن الثنائي بزيادة حرف اليه ويقرر أن موضع هذه الزيادة هو الوسط دائما ويستثنى من ذلك حروف الحلق فهذه الحروف منقلبة عن أصوات هوائية تصحب الحرف (27).

أن البحوث التي أجريت على الأصول الثنائية تؤكد على أن الكلمات الثنائية قد تطورت في اتجاه الثلاثية لأحداث التوازن ولكن تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية وهي الكلمات الثلاثية ، وحدث هذا التطور بعدة اتجاهات : أحدها يجعل حركة الأعراب طويلة فيكون الرفع

بضمة طويلة نحو (أبوك) والنصب بفتحة طويلة (أباك) والجر بكسرة طويلة (أبيك) ، غير أن هذه الكلمات تحتفظ بثنائيتها عندما تضاف الى ضمير المتكلم (أبي ، حمى ، أخي). أما الاتجاه الثاني يجعل هذه الكلمات متوازنة مع الثلاثي وذلك بتشديد الصامت الثاني في الكلمات (أب، أم، أخ، حم) ونجد هذا في لهجات عربية كثيرة (28) .

دلایل نزعة نقل الثنائي الى حيز الثلاثي يمكننا أن نذكر أهمها كالآتي:-

1. أن الأسماء الثنائية تلحق بالثلاثي ، ويكون ذلك في الجموع – ولا سيما جمع التكسير وفي التصغير والنسبة ، ويكون بإضافة صوت الى صيغتها مما يقربها من الصيغ الثلاثية.

من ذلك في جمع التكسير وغيره جمعهم (دم) على (دماء) و(دمي) و(أست) على (أسناه) و(حر) على (أحراح) و(شفة) على (شفاه) و(عضه) على (عضاة) و(عضهات) (عضوات) و(سنة) على (سنوات) و(سنهات) و(حم) على (أحماء) و(حمون) و(أخ) على (إخوان) و(أخاء) و(أخوه) و(أب) على (أباء) و(أبو) و(أبوه) و(نساء) على (نسوة) و(نسوان) .. ومن أمثلة النسبة قولهم (دموي) و(أسني) و(سنتي) و(حرخي) و(سموي) ومن التصغير قولهم (بنية) و(بيده) و(لغية) و(حريح) (29) ، أي أن النحاة العرب افترض أن (أب وأخ ودم ويد) كلمات ثلاثية في الأصول حذف أحد أصولها ثم أعيد في الجمع أو التصغير أو النسب والعكس صحيح لدينا ، وربما كانت هذه الكلمات ثنائية الأصل وألحقت بالثلاثي فيما بعد بإضافة صوت إليها تبعاً لرأي بعض علماء الساميات.

2. أن بعض الجذور يقتصر على اصلين اثنين، كما يستدل بمقارنة أفعال مأخوذة منه ، أما في إحدى اللغات السامية أو بين لغتين فصاعداً ، فالعلان yml و mlyl في العبرية (30) وكلاهما بمعنى فتر ، ضعف) يرجعان الى الجذر ym . ومثل ذلك في العربية (داك) و(ذك) وجذورها الدال والكاف ، وكذلك (ربا) و(رب) ... وهكذا أما في اللغات السامية فنجد ، مثلاً: sr في العبرية ويقابلها بمعناها في العربية (نشر) و(أشَر) و(وَشَرَ) والجذر المشترك فيها جميعاً الشين والراء (وفي السامية الأم sr لان الشين العربية أصلها سين في السامية الأم)، ومن ذلك أيضاً اشتراك الفعلين العبريين pr و pr (بمعنى يصق) مع (راق الماء) في الجذر الثاني والمشارك بينهما الراء والقاف.

3. أن بين بعض الأفعال الثنائية المضعفة والأفعال الثلاثية التي تشترك معها في أصلين الاثنين مزيدا عليهما أصل ثالث بينهما علاقة معنوية واضحة ، ومن أمثلة ذلك في العربية ، (سَلَّ) و(سَلَبَ) و(رَصَّ) و(رَصَفَ) و(صَمَّ) و(ضَمَدَ).... الخ.

4. أن بعض الأفعال الثلاثية يشترك في أصلين اثنين ويفترق فيما يثلث ذينك الأصلين ، مع احتفاظه بنصيب من معنى مشترك ومن ذلك في العربية حرفا (الفاء واللام وما يتلها) ، نحو:- (فلح) و(فلج) و(فلذ) و(قلع) ... وجميعها يفيد القطع ، وكذلك في العبرية

((פרד פרן פרש פרש פרק פרק)) وجميعها يفيد التفرقة أو الأفراد تعطي معنى (فصل/قسم/افرد/أفرز/جزأ/فسخ).

5. أن بعض الأفعال الثلاثية قد تكون فاؤه مزيدة على أصل ثنائي ، علما بان الأمثلة التي يأتي بها أصحاب هذا الرأي تأييدا له قليلة جدا وبعضها غير مقنعة ، فمن هذه الأمثلة بعض الأفعال الثلاثية المصدرة بالسین نحو(سطح)أي (بسط) من (طَح) أو (طحا) وكلاهما بمعنى (بسط) و(سحم)أي(أسودّ) من (حَمّ)أي (أسحَن)أو (صار أسود)..الخ.

6.ومن نتائج النظرية الثنائية للغة أيضا حسب رأي الأب مرمجي الدومنيكي((أن المثال والأجوف والناقص ما هي إلا مزيدات أو توسعات في الرسم الثنائي الذي يجيء فيه التوسع بتكرار الثاني منه أو بتشديده أي بتكراره لفظ ووضع الشده عليه (31).

ومن جملة أنواع التوسع في الأصول مثلا : أن الفعل "وثب" مزيد في الثنائي "ثب" وأن (قام) هو الثنائي من "قم" أشبعت حركة حرف الأول مما يظهر في السريانية كلمة "قم" أذ لا يوجد فيها ألف مقحمة فيها وهذا ما نلمسه لهذه الكلمة التي ورد في الرسم القرآني بهيئة "قم" وليس "قام".

أما المضعف فهو بالحقيقة مركب من حرفين كما يتجلى ذلك في أغلب معاجم الأقدمين ككتاب (المقاييس، لابن فارس فإنه يسميه (الثنائي)) ويذكر في هذه المادة حرفين لا غير ، ويرى ذلك في المضعف الرباعي أو المطابق وما هو إلا سوى ثنائيين مكررين مثل (قرقر) و(خرخر) و(دبذب).

نستنتج من ذلك أن للثنائيات وجودا حقيقيا في الساميات وأن منها ما أخضع للنمط الغالب من الجذور ، أي النمط الثلاثي ومرد ذلك الى المقايسة ، غير أن علينا أن ننبه على ما ذكرنا سابقا من أن الجذور السامية لم تكن في الأصل على حال من الثبات والاستقرار ولذلك ليس بمسوغ أن نجد ظاهرة تحويل الثنائي الى الثلاثي يقابلها وشأنها شأن كثير من الظواهر اللغوية التي لها مقابلات تعمل عكس عملها ، كما لمماثلة تقابلها المخالفة والحذف تقابل الزيادة..الخ.

وفي هذا السياق تكثر الأمثلة والنماذج في لغاتنا السامية وتزخر بالمقاطع المركبة المؤلفة من حرفين متحرك وساكن ، فمثلا نجد في اللغة السريانية مثلا ...((بلبل بلبل)) أو ((زلزل زلزل)) وكذا الحال في اللهجات الأخرى ، ففي العربية الفصيحة حركة الفتحة الواقعة في آخر الثنائي للأفعال السالمة إنما داعي وجودها هو الوصل ، فعوض القول : خرخر الماء قيل في الوصل خرخر الماء.

أدلة وجود الثنائي في اللغات السامية

أن المضعف العربي الذي يقال أنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية والذي يقابل في اللغة السريانية الفعل المضعف الثلاثي فهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد وهو في الماضي حسب ما أخبرنا به الأستاذ أقليمس يوسف في كتابه اللعة الشبية في نحو اللغة السريانية في معرض حديثه عن المضاعف الثلاثي حيث قال : ((وهو في الماضي حاصل من حرفين فقط لأنه ثانيه وثالثه مدعومان ، وهو مفتوح الأول دائما ، لذا سمي (فَتِيحًا رَشِيًا) نحو (بَز) نهب وأصله (بَزز) وكذلك عِل دخل وأصله (عِلل) (32).

كذلك من الصيغ الأخرى التي أوردها الأستاذ أقليمس يوسف والأستاذ ألبير أبونا بعض الصيغ الرباعية المضاعفة في اللغة السريانية حيث قال :- ((المضاعف الرباعي ما كان أوله وثالثه من جنس واحد وثانيه ورابعه من جنس واحد نحو : بسبس فرق وكذلك زعزع زعزع وببين كذلك الأستاذ ألبير أبونا أن الإدغام يجري في المضاعف باللغة الآرامية حيث يقضي القياس في العربية إلا في آخر الكلمة فإن التشديد في الآرامية ينتقل الى ما قبله نحو (نُبوز)بتشديد

الباء والأصل بتشديد الزاي كما في العربية ، أما أحكام الرباعي المضاعف الأرامي فكلها كأحكام السالم دائما، وأما الثلاثي فقاعدته أن يحذف أحد الحرفين المتجانسين في جميع الصيغ التي فيها يقتضي قياس اللغة العربية بالإدغام ، كالماضي نحو (مؤ) (مصن) والمضارع نحو (تموؤ) (يمص) والأمر نحو (موؤ) (مصن) والمصدر نحو (ممؤ) (ممص) ، وهكذا كل المضغفات التي هي بالحقيقة ثنائيات والثنائي وارد في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقي تام. كذلك من البراهين الحسية على وجود الثنائي في أصل اللغة هو ورود أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات وزجرها وبعض أسماء الأفعال فهي ثنائية ومنها ما بدأ عند صياغة الفعل المضغف والمكرر مثلا (أف) كلمة تكره (أه) * للتوجع (به) ** (بخ) لاستعظام الشيء .. (غس) لزجر الهر... الضع (اسم) صوت لتأديب الحيوان الأليف-ضع: صوت لزجر الجمل عند ترويضه، (بس) دعاء وزجر للغنم والإبل ، (صه) أمر السكون و(مه) أمر بالكف ومعناه أكف لأنه زجر ، (حا) الحاء زجر للكباش عند السفاد وزجر للغنم ، (دي) أداة زجر الحصان وحث على الأسراع من الجري ، (كش) للذباب والدجاج... الخ فمن هذه الثنائيات صيغ أفعال أما بتحريك الساكن وتشديده وأما بتكرار الثنائي ذاته وتحريك الآخر في العربية فقبل... أف - آه - به - بخ - غس - ضع - بس - صهصه وكذا القول في (ثب) فإنه مشتق من ثب ومنه المكرر (ثب ثب) (33)، أما (وثب) فهو (ثب) زيدت فيه الواو فتويجا فأصبح مثالا فقد أضيف حرف مع بقاء اللحمة المعنوية بين المجرد ومزيد.

يورد الأستاذ موسكاتي في كتابه (مقدمة في فقه اللغات السامية) في معرض حديثه عن الصيغ والجنور فراه يصنف الصيغ الى صيغ ثنائية ويورد انواع عدة منها في اللغات السامية ويقول أن الجذور الثلاثية تطورت من جذور ثنائية ويقدم لها مسوغات كثيرة فمثلا يصنف الصيغ الى الصيغ الثنائية السواكن مع صوت مد قصير نحو:- قَبْ qab قُبْ qib قُفْ qub (أنظر في الأكديّة أخ ahü ومعنى أخ والأوغاريتية ah والمعبرية nχ ومعنى أخ، وفي السريانية إجا ، كذلك يورد الأستاذ موسكاتي مثالا آخر هو šuma أسم في الأكديّة ، nχ في العبرية nχ في الآرامية وأسم في العربية (34). ويؤكد كذلك احتواء اللغات السامية على كلمات ثنائية قديمة مما يدل على قدم هذه الظاهرة فيقدم دليلا (أعضاء البدن وأسماء القرابة) دليلا على قوله وكذلك يورد الصيغ الثنائية السواكن مع صوت مدطويل أو صوت مركب ، ويعطي مثلا : قاب qab قيب qayb قوب qawb قيب qib قوب qub (أمثلة : على قاب) ، وفي بقية اللغات .. ففي الأكديّة طاب Tabu (طيب أو حسن) وفي العبرية طاب والسريانية طبا وفي العربية طاب وكذلك من الأمثلة الأخرى قورا (35) وفي العربية ثور وفي الأكديّة š ūru وفي العبرية rō . وكذلك من الصيغ الثنائية الأخرى التي أوردها موسكاتي صيغ ثنائية السواكن مع تضعيف كلا الصوتين نحو: قيقب qabqab وقيقاب qabqāb وقيقوب qabqūb وقيقب qibqib وقُقب qubqub وقيقوب qubqūb الخ (أمثلة على قيقب في اللغات السامية) (36) فمثلا ككب kabkab (كركب) تصبح في الأكديّة ككب kakkabu وفي العبرية כּוּכּוּב وفي السريانية كوكب وفي العربية كوكب، وكذلك أورد صيغ أخرى .. صيغ ثنائية السواكن مع تضعيف الثاني نحو: قب qabb وقبّ qibb وقُبّ qubb (أمثلة على قب) وفي الأكديّة kappu (كف) والعبرية كب כּבּ والسريانية كفا والعربية كف (37).

قدم موسكاتي رد على الذين يساندون النظرية الثلاثية وذلك من خلال تقديمه لبعض الجذور الثنائية التي تظهر في بعض الحالات ثلاثية عند تصريفها مثل أب---أبون ، ودم ، أم --

-أمهات ، أخ---أخوان حيث يقول من هذه الزيادة لم تكن من البداية وإنما حدثت متأخرة لتجعل الجذور الثنائية تنسجم مع الجذور الثلاثية التي أصبحت مثل السياق العام للتركيب بعد شيوعها .

ومن كل ما تقدم يظهر لنا أن الأصول اللغوية هي بسيطة في مبدئها ، مثل كل شيء ينمو ويتطور بإضافة أصوات أو حروف إليها إلى أن تصل اللغة إلى نظام لغوي قياسي تستقر عليه ، لهذا يعد معرفة الأصول وقياسها أساساً مهماً في نمو الألفاظ فتصبح مثلاً ثنائية أو ثلاثية أو أكثر ، فقد رأينا أن العلماء المحدثين يرون أن أصول الكلمات في العربية ثنائية مثل الشدياق (38) وجرجي الزيدان(39) وأنستاس الكرمل(40) ومرمجي الدومينيكي(41) ويقدمون معطيات تؤيد نظريتهم الثنائية...وهي كما يلي:-

العلماء القدامى أمثال الخليل بن أحمد وأبن دريد وأبن فارس يرجعون الفعل الثلاثي المضعف (ردّ) في الثنائي وأطلقوا عليه تسمية الثنائي المضعف .

يرى هؤلاء العلماء أن وجود ألفاظا ثلاثية كثيرة تشترك أكثرها بحرفين تحمل معنى عام واحد مثل: جزّ، جزاء، جزر ، جزع ، جزل ، جزم (بمعنى القطع)

أن أصول الكلمات في اللغات السامية قديماً هي ثنائية كما قال أكثر المستشرقين أمثال كزينيوس (Gesenius) وفورست (Furst) ديليتزش (Delitzsch) وكثيرون...

أن اللغة أصلاً نشأة من حكاية أصوات مثل (حرّ ، دبّ ، دفّ ، دقّ) وهي أصوات ثنائية.

على رأي أغلب العلماء أن اللغة تبدأ لغة بسيطة ناقصة ثنائية الأحرف وبعد ذلك تنمو وتتطور وتحتاج إلى توسعة معانيها ومفرداتها أي تتكامل فتصبح ثلاثية أو رباعية. واستمر مفهوم الثنائي عند الجمهور من اللغويين والصرفيين والنحاة القدامى على نحو ما قننه الخليل وسيبويه. بيد أن ثمة آراء خالفت -نوع مخالفة- رأي الجمهور في الثنائي؛ الذين عدوا الثلاثي المضعف والرباعي المضاعف في باب الثنائي مُلبساً؛ فربما فهم عملهم على غير وجهه، فظنّ أنهم يعدون ذلك ثنائياً. وفي آخر الأمر ظهر الثلاثي الصحيح، مثل صرخ. ويرى أن نشوء الثلاثي الصحيح جاء إما بزيادة حرف أول الثنائي أو في وسطه أو في آخره. ورأيه هذا يعكس رأي جورج زيدان، لكن الجديد فيه وضع مصطلحات جديدة لأنواع الزيادة التي ذكرها ، والشدياق لم يفصح بشكل صريح اعتناقه للنظرية الثنائية، غير أن طريقتة في معالجة تقييدات الأفعال العربية -كما أشار فؤاد ترزي- هي التي تشعرننا بذلك لأننا نراه يجعل مقلوب بخّ خب، ومقلوب عبّ بع. ويبيّن أن غرضه من هذا الأسلوب الذي اعتمده في (سر الليال) هو: تقديم مفردات المعجم العربي منسقة حسب التلفظ بها وإيضاح تجانسها ومعانيها وإيراد الألفاظ المقلوبة والمبدلة ثم استدراك ما فات الفيروز أبادي من لفظ أو إيضاح أو شاهد أو ترتيب.

مسوغات اعتبار الثنائي المضعف أصلاً للكلام:

(1) من قرائن اعتبار المضعف أساس الثنائي أن اللغة مأخوذة من حكاية صوت وهو كما أشرنا في السطور السابقة يأتي من المضعف نحو: دنّ/ وحنّ

(2) اللغة تتكون من المضعف الذي يعتبر أساس اللغة والسالم والأجوف فيما يعتبر الناقص صدق غيره من من الأفعال

3) يعتبر المضعف أساس المزيادات فليس هناك معنى في المضاعف إلا ونرى في مزیده (الثلاثي) مثله أو ما يقاربه، نحو: سلّ - سلب - سلت ، رجّ - رجف.

(4) إن زيادة حرف على المضاعف تعتبر نظرية مقبولة لدى النحويين فيما لا يتفق جميعهم على النقص

و امتخر "استخرج المخ" فهو لا بد أنه من الثنائي المضعف المزید "امتخ"

(5) إنا نجد أفعالا مجهولة الأصل وأصلها في الثنائي معلوم نح لأنه لم يأت من مخر هذا المعنى.

آراء اللغويين التي ساقوها لدعم نظريتهم الثنائية

• أن الثنائية تبدو أكثر قبولا لان ابتداء اللغة بألفاظ ذات أصوات يبدو معقولا ، ثم تطورت تلك الألفاظ الى عدة أصوات.

• أن الاستطالة في صيغ الألفاظ والنمو فيها أمر لا يبعد عن الفكر وخاصة أن الاستقراء اللغوي دلّ على أن العربية عرفت صيغا متطورة عن صيغا أخرى في الأسماء والأفعال ، فلفظة (ملكوت) مثلا هي أسم متطور من لفظة (ملك)، فهي غير ثلاثية وإنما جاءت من (أ.ل.ك)..الخ.

• لا يستبعد أن تكون اللغة العربية بصورة خاصة واللغات السامية بشكل عام قد بدأت بالصيغة الثنائية ثم تطورت بعد ذلك حسب الحاجة الى أخرى ثلاثية فرباعية ، على أن القول بثنائية اللغة يوحي لنا بشيء آخر ، هو أن اللغة لم تكن في أصولها الأولى معربة لان القول بثنائيتها يعني الوقوف على اللفظة بالسكون لتحقيق الثنائية.

الأسماء الثنائية في اللغات السامية

قسم اللغويين الأسماء الثنائية إلى أنواع مختلفة تبعا إلى دلالاتها أو تبعا إلى التغييرات الصوتية والصرفية التي تطرأ على كل منها عند تثنيها أو جمعها أو النسب إليها أو أضافتها أو اتصالها بالضمائر، والذي يهمننا في هذا البحث التقسيمات الصرفية فمثلا تطرق كارل بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية) الذي ترجمه الأستاذ رمضان عبد التواب تطرق إلى أبنية السم وقسم الأبنية في اللغات السامية إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصامتة ، غير أنه يوجد أيضا بين الثروة اللغوية القديمة ، أسماء ذات أصلين من تلك الأسماء نحو(42):أولا: كلمات تدل على القرابة نحو: أب ، أخ ، حم وهي كلمات تعد منحدره من لغة الأطفال .ثانيا : أسماء مختلفة تدل على (العدد) نحو (اثنان)، وكذلك كلمات أخرى نحو(شفة) والعبرية שיפה بمعنى شفة وفي السريانية سيفة وفي الآشورية saptu وكذلك في العربية (ماء) وفي العبرية מים وفي السريانية ميا ماء وفي الآشورية mē .

أما الأستاذ فرانز روزنتال فقد تطرق الى نفس الموضوع في كتابه ((قواعد آرامية العهد القديم)) الذي ترجمه د. محمد عبد اللطيف أستاذ الدراسات العبرية حيث قال((يمكن تصنيف الأسماء والصفات تبعا لأصولها السامية المؤلفة من حرفين صحيحين أو أكثر)) (43) أي يمكن تصنيفها تبعا للتغيرات التي تطرأ على الجذر وقسمها الى ثلاثة أقسام :-

1. استعمال أصوات العلة المختلفة القصيرة والطويلة التي تلي حروف الجذر.

2. تشديد الحرف الثاني أو الثالث.

3. أضافه العناصر السابقة (s-m-t) أو اللاحقة (an,on,it,ut,ay) وبدلا من تشديد الحرف الثاني أو الثالث قد يجد المرء تكرر الجذر ذي الحرفين مثل (הַרְהַרִין تصورات) أو للحرفين الأخيرين من الجذر الثلاثي (שִׁפְרָפְרָא فجر) في آرامية العهد القديم.

أما الأفعال الرباعية أو ما زاد عنها كما أخبرنا روزنثال والتي تكون من أصل أجنبي تعتبر كألفاظ مستعارة حديثة أو ألفاظ حضارية عتيقة مثل (פְּרָזַל حديثة).

أما الأستاذ الكفرنيسي صاحب كتاب (غرامطيق اللغة الآرامية السريانية) فقد قسم الأسم في اللغة الآرامية تبعا الى جهة أشكاله وعدد حروفه قسمها الى ثلاثة أنواع فشيئا مجرد و مة يءنا مزيد و مركبامركب ، فالمجرد ما كانت حروفه كلها أصلية والمزيد ما كانت بين حروفه الأصلية حرفا زائدا أو أكثر والمركب ما كان مركبا من كلمتين أو أكثر. والمجرد الذي يهمننا هنا هو قسمه الى أيضا الى ثلاثة أنواع: (تَلْيِيًا ثلاثي و رَيْبِيًا رباعي و حَمِيْشِيًا خماسي)(44).

أما المستشرق الألماني برجشتراسر صاحب كتاب (التطور النحوي للغة العربية) ترجمة الدكتور رمضان عيد التواب فقد بحث موضوع الأسماء الثنائية في اللغات السامية بشيء من التفصيل ، فقد أخبرنا أن الأسماء الثنائية تعتبر أقدم الأسماء صيغة وأن اللغة العربية حافظت على بنائها الأصلي من كثير منها، غير أنها اشتقت من بعضها صيغا جديدة ، بطرق عدة منها :

1. زيادة أحد حرفين العلة أو زيادة همزة أو هاء مثال على ذلك في الجمع الصحيح (أخوات) أو في جمع التكسير (أباء) و(مياه) وفي الأسماء المشتقة (أبوة) و(بني) وفي الأفعال المشتقة (سمى) و(تبني)(45).

2. ومن الأسماء ما أخره حركة ممدودة وهي بعض أسماء القرابة وهذه الكلمات هي ما يعرف في اللغة العربية الفصحى بالأسماء الستة(46) (أب، أخ، حم، هن، فو، نو) ، ونلمس هذا التأثير في اللغات السامية أيضا عندما تشكل تاء التأنيث بالفتحة في أسمائها وفي العربية مثلا نقول:- حماة يقابلها הַיְמוֹת وفي الآرامية הַיְמֹתָ وفي الاكديّة semētu. وكذلك الاسم أخت في العربية ومنه العبرية אֵיחוֹת وهي في الآرامية הַאֵיחָה وفي الاكديّة غير أنها صارت في العربية أخت على قياس (بنت) في حين يخبرنا الأستاذ برجشتراسر في كتابه(التطور النحوي) أن الاسم (أبن) أصله (بن) ليس نفس التغييرات السابقة ولم تكن في آخره ممدود أبدا ، فلا مانع للاحاق تاء التأنيث بغير فتحة على الطريقة المتبعة كثيرا ، في بعض اللغات السامية نرى (بنت) هي الأصل و(أبنة) استحدثت في العربية ، على قياس : أبن وجمعها (بنون) بالفتحة بدل الكسرة ، وهذا الإبدال قديم سامي الأصل ، فتجده في العبرية أيضا ، فالجمع הַאֵיחָה والابن يمثّل: (اثنان) وأصلها הַיְחָה والبنيت يمثّلها (ثنتان) في الأصل أيضا و(اثنان) محدثة على قياس اثنان ، كما أن أبنة محدثة على قياس أبن(47). غ نلاحظ الأسماء الثنائية تظهر في صيغ جمع التكسير عند اتصالها بلاحة النسب يضاف الة نهايتها صوت علة او همزة مثل (يد ، دم) فقد أفترض اللغويين أن(دم) و(أخ) و(يد) ثلاثية في الأصل فحذف أحد أصولها ثم أعيد في الجمع(48).

كذلك من الصيغ الدالة على الأسماء الثنائية في اللغات السامية أسماء تنتهي بقاء التأنيث في المفرد وعند جمعها جمع مؤنث سالم أو عند اتصالها بلاحة النسب يظهر صوت هاء أو واو في نهايتها قبل اللواحق ، وذلك بعد حذف تاء التأنيث ، مثل(سنة وعضة)(49) ، ففي الاسم سَنَة

التي تجمع (سنوات) و(سنهات) وكلمة عِصَة التي تجمع(عضاه) و(عضات) و(عضوات) وعلى نفس المنوال تصاغ الكلمات (شفه) بنفس الجمع...الخ.

أذا استقرينا جميع الأسماء السريانية نجد أنها لها صيغ معلومة محدودة لا تفاوت فيها كما في اللغة العربية وعند تفحصنا عدد حروفها نلاحظ أن بعضها متكون من حرفين بعد الحذف وبعضها ثلاثي وبعضها رباعي أو خماسي وكل من الثلاثي والرباعي والخماسي أما مجرد أو مزيد(50)، فالاسم في اللغة السريانية حسب رأي المطران أقليمس يوسف لا يتخطى عدد الخمسة في حروف الأصلية كما في اللغة العربية ، وتطرق الى أن الألف التي في آخره بعض الأسماء والتي تعتبر ألفا زائدة تناظر حركة التتوين في اللغة العربية ، فالأسماء الثنائية التي هي في الغالب الأسماء العربية نفسها (51)، إِبَا(أب) و برا(أبن) و إِجَا (أخ) و دِمَا (دم) و شِمَا(أسم) و زِنَا (نوع) و وِدَا(ثدي) و حِمَا (حم) و أَيْدَا (يد) و مِإَا(مائة) والتي تحتوي في ألفها الثانية ليست ألف الأطلاق كما في إِبَا و شِمَا لكن هي التأنيث بدل الهاء العربية كما في بِلَا فأذا ما إيطابق منه العربية الساكنة الهاء تماما. والدليل حسب رأي أقليمس يوسف قولنا مثلا في اللغة السريانية قَلَّةَ مِإَا، إِرْبَع مِإَا... الخ كما نقول قَلَّةَ نَشَا إِرْبَع نَشَا ولا نقول قَلَّةَ مِإَا إِرْبَع مِإَا

كذلك من الأسماء الثنائية السريانية والتي تشترك مع الأسماء العربية الثنائية فَوَمَا (فم) جِد (واحد) شَة(سنة) التي أصلها شَة بِتشديد التاء وهي كالاسم (سنة) في العربية وكلاهما مقلوب من شَدشَا وأما شَة السريانية فخفت أي حذفت الحرف الثالث منها المعبر عنه بالتشديد ثم حذفت حركة الشين فصارت شَة بصيغة حاصلة من حرفين أصليين . كل هذه الأسماء آفة الذكر هي أسماء ثنائية تتميز عن غيرها من الأسماء أنها تحتوي على حرفين أصليين مع تحريك حرفها الثاني من الأسماء إِبَا و إِجَا و أَيْدَا أما حرك أول حرف فيها لتسهيل اللفظ لأنه غير ممكن لفظ الألف واليود في أول الكلمة ساكنين ، لذلك شكلنا بحركة مختلطة ، كما هو الحال بكلمة أَيْدَا كان واجب أن تكون يِدَا بتسكين اليود على وزن برا ثم حركت اليود بالزلام لتسهيل اللفظ.

كذلك أخبرنا الأستاذ أقليمس يوسف من خلال كلامه عن الأسماء الثنائية أن هناك أسماء ثنائية تكون ذوات حرفين وهي التي أولها متحرك بحركة مشبعة أو بتشديد ما بعده . نحو بِرَا (جبل) و شَوْقَا (سوق) و رَشَا (رأس) و جِلَا (خل) ، ومن الأسماء الثنائية الأخرى أسماء ذوات حرفين آخرها تاء التأنيث ، فمن ذلك بِرَة (بنت) جِئَا (أخت) إِأَا (آية) رَة أورا (رئة) سِإَة (مكيال) سَفَة (شفه) و مِإَة (مئة) و فِإَة (عذرا) شِنَة ، يِإَة (ذات) و مِإَة (وطن) قَة (تينة) إِمَة (أمة) .

ومن الأسماء الثنائية الأخرى أيضا أسماء ثنائية تتعلق بأعداد مثل قَرَيْن (اثنان) وفيه اليود والنون هي للتنبية ، وكل هذه الأسماء محذوفة منها حرف من الأحرف الأصلية (52).

الزيادات التي تطرأ على الأصل الثنائي في اللغات السامية

1. الفأم : وهي الزيادة المطلقة تضاف في أي مكان من الأصل .
2. التصدير Prefixe : وهي الزيادة في أول الأصل الثنائي
3. الحشو Infixe : وهي الزيادة في وسط الأصل الثنائي
4. الكسع Suffixe : وهي الزيادة في آخر الأصل الثنائي
5. المطلق Affixe : وهي الزيادة في أول الأصل الثنائي

ويرى الدكتور خالد إسماعيل أن بالمكان تقبل النظرية الثنائية لملائمتها للفطرة الإنسانية التي تجعل الوليد (لا يستطيع أن ينطق أصولا ثلاثية أو أكثر ، ألفاظه تتألف من حروف جوفية أو شفوية ذات حرف وحركة طويلة أو قصيرة أو تكرر مثل هذه الألفاظ مثل : بابا ، ماما ، دادا.. الخ وهذه الألفاظ يتعلما الوليد من الأبوين ومن يحيط به ، لو كان وحده لتعلم من غيرهم من الحيوانات أو تعلم من محاكاة أصوات الطبيعة) (53). وعلى هذا الأساس بنى فرضيته في تكوين الأصول ، وخلصها أن الأصول في اللغات السامية مبنية على أربع مراحل وهي (54):-

1. المرحلة الأولى : تعتمد على دمج صوت مفرد وحركة قصيرة أو طويلة فقد نلاحظ هذا التركيب اللغوي متجسدا في (الرسم المقطعي الأكدي والبابلي والمندائي والحبشي).

2. المرحلة الثانية : ويرى الدكتور خالد صاحب هذا الفرضية أن ضيق أصول المرحلة الأولى بالمعاني دعت الى ظهور الحاجة الى توسيع الأصول الأولى بطريقة ضم بعض الأصول الى بعضها لتوسيع المعاني.

3. المرحلة الثالثة : وفي هذا المرحلة ظهرت الأصول الثالثة والرابعة ، بطرق عدة أما بتكرار لام الأصل الثاني ، فتولد الأصل مكرر العين ، فمثلا من الأصل (س د) أصبح (س د د) أو عن طريق إضافة حرف لين (واو أو ياء) للأصل الثنائي فنشأ الأصل الأجوف والناقص نحو: عود و بين فحرف الواو وحرف الياء هي حرفان لينان دخلا على الأصل.

وفي نفس الموضوع أخبرنا إبراهيم السامرائي حيث قال أن المضعف قد ولد على طريقة البديل والتعويض في الفعل الأجوف ولذلك نستطيع أن نتعقب الأفعال فنقول : أن (كن) أصل "كان" وكذلك (غب) أصل "غاب" وإن (صر) أصل ل "صار".

والطريقة الأخرى لظهور الأصول الثلاثية حسب رأي اللغويين إضافة حرف ثالث للحرفين الثنائيين نحو: ب + ر + ك ، وكذا نشأ الرباعي نحو: دحرج وبلعم أي أن الرباعي نشأ من تكرار الحرفين الثنائيين وقد رجح علماء اللغة نشوء مضعف الرباعي على وفق نظرية الطبيعة التي تطرق لها في الصفحات السابقة في بحثنا هذا فكلمات (ولول) و(همهم) تعود في الأصل الى نظرية (حكاية صوت) بحيث تكون هذه الكلمات على وزن (ففعع) وهذا يعني أنها ثنائية الأصل ، ونحن ميالون لهذه الفرضية فالإنسان منذ بدايته ميال الى تسهيل ألفاضه ليسهل عليها نطقها وتسميتها بعد ذلك وبعد تطوره أخذ يميل الى إضافة أحرف أو تكرار بعضها لتظهر الحاجة عنده لظهور أصول جديدة ثلاثية ورباعية وحتى خماسية .

4. المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة ظهر الخماسي والسداسي بعد ظهور الثلاثي والرباعي وذلك بتجميع الأصول الرباعية بصوت أحادي أو بجمع الثلاثي والثنائي وهكذا .. نحو أفرنقع وأحرنجم (55).

يرى علماء اللغة أن للنظرية الثنائية فوائد جمة للمعجمية ، منها تجلي الأنسجام والتناسق في تشعب الألفاظ بعضها من بعض وتوسيع المعاني وتطورها مما هو واضح القصد في الحالة الثلاثية الحاضرة، فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية لا تنسب بالعكس تنشئ فيها تنظيمًا معقولا كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل (محيط المحيط) و(أقرب الموارد) و(البيستان) لم يضر المعجم بل نفعها وأن خالف تنظيم المعاجم القديمة أو بالأحرى عدم التنسيق فيها (56).

أسباب رفض النظرية الثنائية من بعض علماء اللغة

1. احتواء النظرية الثنائية على ألفاظ محدودة في اللغة العربية واللغات السامية لا تكفي لتكون دليلاً على جعل الكلمات الثلاثة مستمد من لغة ثنائية الأصل.
2. أن تسمية الثلاثي المضعف بالثنائي المضعف قصد منه الترتيب لا الاعتقاد بالثنائية ، لأنهم أشاروا إلى أنه ثلاثي.
3. الأمثلة التي ساقها علماء اللغة الموقنون بالثنائية قليلة جداً وتكون نسبة ضئيلة من المادة اللغوية .
4. أن أصحاب النظرية الثنائية عند أراجعم بعض الكلمات الثنائية والثلاثية يختارون ما يؤيد وجهة نظرهم ويغفلون المعاني الأخرى للكلمة ، وأن كانت تبدو معاني أساسية في اللغة ، فمثلاً جعلوا مادة أم (أصلاً لكلمة أمر) ولكنهم أغفلوا كلمة ((أم)).
5. أن المنطق لا يحتم استعمال الأصول الثنائية قبل الأصول الثلاثية بل يمزج استعمالهما معاً.
6. ناقش علماء اللغة نظرية نشأة اللغة عن طريق المحاكاة ووجدوها أنها نظرية افتراضية قابلة للرفض والقبول فهي تحكي أصوات محددة لا تستوعب كل اللغة.
7. معاني الكلمات الثلاثة التي زعم أصحاب هذه النظرية أنها ثنائية الصول ، لا تتفق دائماً مع معنى هذا الأصل الثنائي فكلمة القط تعني القطع لكنها بعيدة كل البعد عن معاني الكلمات (قطر، قطن، قطو.. الخ)

الصيغة الثلاثية

عَدَّ علماء اللغة الصيغة الثلاثية للكلمة الصيغة القياسية للاشتقاق في كثير من اللغات منذ أقدم عصورها التاريخية ، ابتداءً من البابلية القديمة حتى اللغات الحية الآن ، كما إن هذه الصيغة اعتمدت من حيث شكل الجذر الدالّ على المعنى المطلق للكلمة وجاءت كل زيادة أو تغيير في هذا الجذر عند الاشتقاق والتصريف لأداء دلالات جديدة تضاف إلى المعنى المطلق ، ويضبط هذا المطلق ، ويضبط هذا الميزان والقياس عليه تمكن اللغويين العرب من جمع وتصنيف جميع المفردات في اللغة العربية وتقصى أصولها ، وإبراز الزيادات والتغيرات التي تطرا عليها ، والمعاني التي دلت عليها تلك الزيادات والتغيرات . وبالقياس على اللغة العربية تمكن علماء اللغة عمل مقارنات في اللغات السامية الشقيقة للعربية كالعبرية والآرامية ، وتمكنوا من دراسة لغاتهم كما تمكن من كثير من المستشرقين من دراسة اللغات المندثرة كالبابلية القديمة والأكديّة والأوغاريتية بالقياس على اللغة العربية .

لقد عد علماء اللغة الذين درسوا قواعد اللغات السامية الصيغة الثلاثية وحدة قياسها لتركيب المفردات فيها واتخذوا من التصنيف الغربي المأخوذ أساساً من التصنيف العربي المبني على اعتبار الصيغة الثلاثية وحدة لقياس أساساً لتصنيف المفردات فيها . الأمر الذي أدى بالتالي إلى اكتشاف العلاقات الوثيقة بين العربية وبين هذه اللغات من حيث تركيب المفردات وأوزانها ودلالاتها .

من أوائل النصوص التي اطلعنا عليها والتي ذكرت فيها الأصول الثلاثية ما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي(57)" وهوان اقل ما يقع عليه ما تصرف من كلام العرب من الأسماء

والأفعال ثلاثة أحرف " ، الاسم لا يكون اقل من ثلاثة أحرف " والعلة في ذلك على رآيه ان الحرف الأول للابتداء والثالث للوقوف عليه والثاني للحشو بين الأول والثالث . ثم جاء تلميذه سيبيويه وجعل الثلاثي أول الأصول فيما تصرف من كلام العرب ، حيث قال : " فالكلام ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة " (58). ثم قال: " وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في شي من الأسماء والأفعال وغيرهما " (59).

ومن علماء اللغة الآخرين الذين ساروا على نفس النهج ابن جني ، فقد ذكر انه يوافق رأي الجمهور من المتقدمين حين قال : " الأصول ثلاثة : ثلاثي ورباعي وخماسي ، فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا الثلاثي ، ذلك لأنه حرف يبتدئ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه " (60)

يمكن ذكر أهم الأسباب التي دعت إلى القول بالأصل الثلاثي للغة(61):

أولا : نلاحظ كثرة الألفاظ الثلاثية وصيغها المستعملة فعلا في العربية .

ثانيا: خفتها واعتدالها، وهذه الخفة لوجود حرف ثالث يقع في وسط الكلمة، نحو: رجل، فإن حرف الجيم صار فاصلا بين الراء المفتوح وحرف اللام الساكن حين الوقوف عليه.

ثالثا : افتراق الثلاثي عن الثنائي في الخفة ، وعن الرباعي والخماسي في قلة الحروف.

رابعا: امتناع دخول الكلمات الثنائية في أصل الوضع في علم التصريف، فلم تصلح أن تكون أصولا لغيرها من المفردات الداخلة فيه. فليس من الراجح أن تكون: (قد) أو (هل) أو (من) أصولا للمفردات الثلاثية والرابعة والخماسية.

خامسا : عندما احتاج الصرفيون إلى ميزان صرفي لوزن المفردات والصيغ ومعرفة أحرفها الأصول من الزائدة ، فقد وضعوه على ثلاثة أحرف هي : الفاء والعين واللام ، لتقابل الأصول الثلاثة من الأسماء والأفعال ، ولم يضعوه على حرفين فقط .

سادسا : ليس من الممكن إرجاع الكلمات المتصرفة والتمكنة إلى حرفين أصليين فقط من غير عله تصريفية وتبقى متصرفة أو محتفظة بمعناها الأصلي ، فلو حذفنا اي اصل من كلمة (قلم) مثلا رأيناها تفقد دلالتها الاصلية فلم يكن (لم) دالا على قلم الكتابة بعد حذف القاف منه .

سابعا : لشروط الفصاحة ان تكون الكلمة متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها اي ثلاثة احرف . وبناء على هذا استعمل العرب المفردات الثلاثية اكثر من غيرها ، وهو ما يرجح اصلا لغيرها او ادل الاصول المتمكنة في العربية(62).

ثامنا : المحذوف من الاصول الثلاثية يعود بعد زوال سبب الحذف فقد وردت في الاسماء والافعال العربية الداخلة في علم التصريف ، لكنها بقيت على حرفين اصليين فقط ، نحو (سنة) من الاسماء و(عدّ) من الافعال ، بعد حذف الاصل الثالث منها في بعض تصاريفها . فمثلا : نرى الاسم (سنة) في العربية(63).

الاصول الثلاثية

عد الاستاذ خالد اسماعيل في كتابه (فقه اللغات العاربة المقارن) القياس اساسا مهما في نمو الالفاظ ، فتصبح مثلا ثنائية او ثلاثية او اكثر حسب الحاجة وتجدها وتنوعها بعد ان تتجمع بعض الالفاظ الاولية وينضم بعضها الى بعض فتكون نظاما تستقر عليه تلك اللغة . ومن هنا

يمكن ان نفترض ان هناك اصواتا اساسية لها مدلولات معينة . وهذه الاصوات ذات الدلالات البسيطة ظمت الى بعضها البعض لكي تكون الفاظ جديدة لتعبر عن مدلولات اخرى(64). ولهذا نراه اقترح فرضيته في اضافة بعض الاحرف الى الالفاظ مما يؤدي لتكون اصول جديدة وقسمها من اجل اتمام فرضيته الى مراحل اربعة. وفي معرض كلامه عن تكون الاصول الثلاثية نراه يخبرنا انها تكونت عندما ظهرت الحاجة لها حيث ضاقت اصول المرحلة الثانية بمعانيها لتتجدد حاجات المجتمع الى اضافة اصول جديدة للموروث اللغوي فنشأت بهذه الاصول الثلاثية والرباعية وكانت تلك الاضافة على النحو التالي (65):-

1. بتكرار لام الأصل الثنائي حيث تولد الأصل مكرر العين، نحو: س د + د = سد(سد)، ويعطي معنى (الزيادة والشدة).

2. اضافة حرف لين (الواو أو الياء) للأصل الثاني ، فنشأ الأصل الأجوف والناقص : نحو ، عود ، بين ، عدو .

3. اضافة حرف ثالث للحرف الأولين نحو لتكوين ب+ ر+ ك كما نشأ الأصل الرباعي ، نحو : دحرج ، فرقع ، حملق ، بلعم ... الخ ، كما تولدت اصول رباعية بتكرار الحرفين الأوليين وبعضها يعود الى حكاية صوت ، نحو: ولول ، صلصل ، همهم .

أي أن الأستاذ خالد أسماعيل في فرضيته طابق رأي ماري الكرمللي واللاب الدومنيكي وطابق دعوتهما الى الأخذ بالعمل المعجمي والتي تركز على الأصل الثلاثي حيث يقولان في نظريتهما: ((أن الثلاثي نشأ عن الثلاثي بزيادة حرف آخر عليه ، أو بتشديد ثانيه ، أو بتكرار اللفظ أو بأشباع حركتها ، فكلمة الثلاثية لا تخرج عن أصلها بني على هجاء واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة ، ثم زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف . وهكذا تفرعت الفروع بضم الحروف اليها ، فنشأ الثلاثي السالم وعن طريق تشديد ثاني الهجاء الواحد نشأ المضاعف الثلاثي ، ويتكراه يوجد الرباعي الضعف ، وبأشباع الحركة في أوله أو آخره يتولد الأجوف والناقص ، وينبر الحركة الثانية بنشأ مهموز اللام))(66). فأصل ثَرَمَ وَجَرَمَ وَحَرَمَ وَخَرَمَ وَضَرَمَ وَعَرَمَ ---- (رَمَ) والحروف الأولى زائدة في الصدر... الخ.

أما الأستاذ إبراهيم أنيس فأخبرنا في كتابه (من أسرار اللغة) عن الفعل الثلاثي حيث قال((حين ننظر الى ورد من أفعال ثلاثية صحيحة في القاموس المحيط فنراها في حدود ثلاثة الآف من الأفعال ..وقد مرت بها بأطوار باعدت بينها وبين أبواب الفعل الصحيح وصبغتها الخاصة ، وهذه الأفعال المعتلة القديمة ، بعيدة في القدم ، تشترك في أغلب الأحيان مع شقيقاتها اللغة العربية كالعبرية والسريانية ، ومن التعسف نسبها الى باب من أبواب الثلاثي)) (67).

ومن مؤيدي ((الثلاثية)) من المستشرقين والذين يشيرون الى احتمال تأييده ((لثنائية)) في اللغات السامية بشكل عام – أكثر من الثلاثية ، حيث يقول مثلاً العلامة الألماني (جزنيوس) : "أن ثلاثية الاصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية ، أدرجه أن اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائف معينة للاحتفاظ بثلاثية الاصول ذات المقطعين ، ولو بصيغة ظاهرة ، كما في (عدة، وثقة) وكما في الأسماء الستة العربية ."

وفي رأينا المتواضع أن الاختلاف بين أصحاب النظرية الثنائية وأصحاب النظرية الثلاثية سيضل قائما بين أبناء اللغة العربية والسامية الأخرى ، وسيضل كل من الفريقين يسوق آراء تبرز تأييدهم لما يقولون أو طرح آراء تدحض النظرية المعارضة لهم وسيبقى الأمر كما قال (هنري فليش)(68): (أن التحليل الداخلي للكلمات العربية أو السامية لتمييز الجذور الثنائية وطرق تثليثها لما ينتهي الى نتيجة مرضية - لعله من المحال أن يحدث هذا- وخالصة القول أن

المشكلة الثنائية لما تلقى حلا)) ، وحسب رأيه يجب توجيه العمل في الدراسة الصرفية للصيغ ذات الأساس الاشتقاقي الذي أول صوامته أو ثانيها واو أو ياء تبعا للرأي الثاني أي تبعا للثنائية البعيدة في قدمها والعريفة في جذورها.

ومن الأساتذة اللغويين المحدثين الذين كان لهم موقف متأرجح بين أصحاب النظريتين ، الأستاذ عبد الله أمين حيث يرى ((أن أكثر الكلمات الثلاثية والرباعية والخماسية - أن لم يكن كلها أصلها ثنائي ، ثم زيدت من أصل الوضع حرف أو حرفين أو ثلاثة ، حتى صارت ثلاثية ورباعية وخماسية ، وصارت الزيادات في أصول الكلمات فهي مجردة وليست مزيدة لان الزيادات التي لحقت الكلمات الثنائية زيدت في أصل الوضع)) (69).

أما الأستاذ إبراهيم السامرائي فقد تناول في كتابه (فقه اللغة المقارن) موضوع أصول الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية فقد أخبرنا أن هناك طائفة من الأفعال الثلاثية تحمل أصول جامدة غير مشتقة ، فالفعل (رأس) مأخوذ من الرأس والرأس كلمة وجدت في اللغات السامية كافة وكذلك كلمة (كبدة) أي أصاب كبده ، كذلك الكلمات صبح به وله وعليه مأخوذة من غير شك من الأصبغ ، وهناك أفعال مأخوذة من أعضاء الجسم كقولهم (نابه) (ينبيه) وهو من الناب وكذلك (ورك) من الورك ، ونورك بالمكان أقام به، ولعل الفعل (ترك) بناء على أفعال للفعل (ورك). وكذلك أخبرنا الأستاذ إبراهيم السامرائي عن وجود علاقة اشتقاقية بين بعض الأفعال والأسماء نحو : (ضرع) وهو أسم وبين(رَضَعَ) وهو فعل ، وأفرد الأستاذ إبراهيم السامرائي بابا في كتابه لهذا النوع من الأفعال ، حيث قال(70): ((نجد حشدا كبيرا من الأفعال لا يرجع إلا الى أسم جامد صريح ، فالتامر والابن مأخوذان من التمر واللبن ، وتمره أي أطعمه التمر ، ولعل(بات ترجع الى البيت) و(أبتى صار له بنون)، أي أن الأستاذ إبراهيم السامرائي كان يريد أن يخبرنا أن تلك الصلة بين المادة الفعلية وبين الأصل الاسمي أنقطع ، فكلمة الجن وهي كلمة قلبها البحث اللغوي فردها الى أصول غير سامية وهي التي ولدت لها (جن) بمعانيها المختلفة ، بحيث صار الباحث لا يقرب بين الاسم والفعل . وكلمة (الأنس) وهي أسم وفعل (أنس) ونجدها أن الفعل هذا خارج إطار الاسم المذكور.

وجريا على نفس القاعدة (قاعدة اشتقاق الفعل من الاسم) قد اشتق المتأخرون خاصة عدة أفعال من أسماء الأعيان أيضا التي وجدت دون أصل ترجع عليه ولم يكن فعل من مادتها : فمن الأسماء الثلاثية صاغوا أفعال ثلاثية ومن الرباعية رباعية ، وأكثر هذه الأفعال كانت مزيدة وقد يصاغ من الأسماء الثلاثية أفعال رباعية أيضا نحو: على وزن قِطْل الثلاثي يصاغ من فوهدا أو فهودا(اللجام) صاغوا الفعل فِهْد (لجم) ومن حَمَة (الغضب) قالوا حَمَة (غضب) وعلى وزن اِقْطَل يصاغ من جِنْفَا (الصنم) قالوا اِحْنَف (كفر وكفر) ومن دَحْرَا (حجر الرحي) أو دَجْرَا (الماس) وكلاهما معروف بقساوته قالوا اِدْحِر (قسى) ... الخ من بقية الأوزان المزيدة (71).

الجذور الثلاثية

وهي أهم أبنية النظم العربية ، لأنها تشكل أغلبية الجذور العربية تمثل نسبة 60% من الجذور العربية ، والجذور الثلاثية على كثرة عددها الذي يقرب ثلثي اللغة ، وقد برر ابن جني كثرة الجذور الثلاثية وأسباب كثرة استعمالها في اللغة حيث قال: ((...وذلك أن الأصول ثلاثة، ثلاثي ورباعي وخماسي، لكثرتها وأدلتها تركيبها الثلاثي وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه ، وليس اعتدال الثلاثي لقله حروفه حسب لو كان ، كذلك لكان الثنائي أكثر منه أقل حروفا ، إلا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو: من وفي ومن وصل وقد وبل وكم ، والثلاثي عاريا من زيادة ومتلبسا بها معا يبعد تداركه وتصعب الإحاطة به)) (72). وهذا يعني أن ابن جني علل أهمال ما

أهمل من التراكيب التي تجمعها القسم بالأشتغال وما تبقى فهو ملحق به ومقفى على أثره ولكنه عندما تحدث عن سبب الإهمال في بعض وجوه بناء الثلاثي جاء كلامه أقرب الى المنطق وكأنه يريد في النهاية سبب الأهمال ليس بسبب النقل بل بسبب عدم الحاجة اليه(73).

ومن علماء اللغة المحدثين الذين أيدوا كثرة الأصول الثلاثية وتحدثوا عن وسعة انتشارها الأستاذ إبراهيم أنيس في معرض كلامه عن الاشتقاق في كتابه(من أسرار اللغة) ..حيث قال: ((حين بحث المستشرقون في اللغات السامية ، وظهر لهم أن الألفاظ السامية تعتمد على جذور أو مواد تعتبر الأصل في كل اشتقاق وأن أكثر هذه الجذور شيوعا في اللغات السامية ، هو الجذر الثلاثي الأصول ، نحو: (ضرب ، فهم ، كتب)(74). وكذلك نلاحظ الفعل الثلاثي السامي (فَتَحَ) (75) في العربية والذي يقابل פתח بالعبرية פתח بالأرامية(76) فَح بالسرانية(77).

أدلة وجود الثلاثي في اللغة

1. جواز تضعيف الحرف الوسط الصحيح قياسا من الفعل الثلاثي ، نحو: كَسَرَ وَقَتَلَ وَخَرَّمَ وتصبح --- كَسَرَ وَقَتَلَ وَخَرَّمَ. وكذلك أيضا : عَدَّ وَشَدَّ وَمَدَّ --- عَدَّدَ وَشَدَّدَ وَمَدَّدَ ، فهو ثلاثي صحيح. وفسر اللغويين هذه الحالة أن الحرف الواحد المشدد أطيل صوته وزمنه حتى غدا يماثل ثلاثة أحرف ثم فصل ثلثه وهو الحرف الأخير ؟ أو يقولون أن نصف الحرف المشدد في (عَدَّ) هو أطيل بالتشديد فأنفصل نصفه الثاني المتحرك . أو رأي آخر يقول أن (عَدَّ) فعل وأن (عَدَّدَ) فعل آخر مستقل بنفسه ولا صلة بينهما(78)، ومثله الفعل (سَدَّ) في العربية بمعنى (أغلق)(79) و טָפַח بالعبرية بمعنى خَرَّبَ(80). وكذلك الأفعال المضعفة العبرية פָּתַח خف/سهل/مضعف حروفه صحيحة) פָּתַח

احتقل ، عَيَّد(مضاعف فاؤه حرف حلقي) وفي اللغة الآرامية الحديثة(السرانية) يَنْنَ عَرَفَ ، لَقِبَ يَبِّبَ هَنَفَ، رَتَّلَ ضَجَّ مَلَّلًا تَكَلَّمَ سَمَّمَ سَمَّ سَيَّئَةً تَبَّتْ ، تَمَكَّنَ فِقَّقَ بَقَّ، هَذَرَ ، أَفْتَرَى وَبَّبَ الصَّبَابَةَ الشُّوقَ وَالْإِرَادَةَ (أثبتته لوجود مصدره وَوَبَّبَا) كلها أفعال مزيدة الثاني فِعْلٌ وله مجرد واحد(81).

2. إدغام تاء الافتعال في فاء الكلمة ، كقولهم (أَذْكَرَ) و(أَطَّلَبَ) و(أَصْبَرَ) . وتفسير ذلك أن الذال والطاء والصاد المضعفات كل منها حرف واحد ولا يجوز ذلك لأن أصل أذكر وطلب وأصبر هو((أذتكر وأطلب وأصتبر)) قبل أبدال تاء الافتعال ومثله : كتقد، متعد وأصلهما مُوتقد ومُوتعد (82)، وكذلك نرى ان في اللغة الآرامية الحديثة أن أوزان الأفعال المزيدة ثلاثية أم رباعية قد يصيها شيء من التغيير لتسهيل اللفظ فقد يزداد تاء واحدة للمطاوعة في أول الفعل الآرامي المبدوء بحرف من حروف الصفير (ز،س،و،ش) ويقدم حرف الصفير على التاء وتعود صيغة الفعل على ما هي عليه في اللغة العربية، أي تقلب التاء الى (د) (دال) مع الزاين والى (ط) أي طاء مع الصادي ، فالزاين مثلا (زرع) فلا يقال (قَزِيع) بل (ازرع)زرع وكذلك (ازدي) تلالا بدلا من(أَزْدِي). إذا بدأ الفعل الذي يأخذ تاء واحدة للمطاوعة يبدأ (د ، ط ، ة) يبطل المهجي عن التاء إذا كانت ساكنة وتقلب الى حرف يجانس أول الكلمة لفظا لا خطأ وتُدغم به نحو: أَذْكَرُ (تذكر) أَطْبِيعُ (غرق) أَقْرَعُ (أنشق) اذْكَرُ أَطْبِيعُ فيلظ بالتشديد أَقْرَعُ ولا يجوز أَذْكَرُ و أَطْبِيعُ و أَقْرَعُ كما يلفظ بعض العامة . وكما يقول العالم اللغوي اقليمس يوسف .

3. أن نظرية المخالفة الصوتية والتي تبناها الكثير من المتأخرين ، ممن قالو بأن المشدد حرف واحد تنقض مذهبهم ، لانهم يقولون أن المخالفة الصوتية نوعا يقوم على فك الإدغام بالأبدال نحو: القفد أصلها عندهم (القفذ) (83) وهذا النوع مین تخالف الحروف المشدد يكون بقلب أول الحرفين الى نون وهو الأكثر شيوعا في اللغة العربية وقد يصير الحرف الأول

في المشدد (راء) أو (لام) نحو: (فرقع) التي يرى برجستراسر في كتابه النحو اللغوي للغة العربية (84)، أن أصلها (فقع) بتشديد القاف... الخ. وتفسيرها أن المخالفة تكون بين صوتين وذلك لوقوع المشدد على هذا النحو الذي يخالف مذهبهم في أن المشدد حرف واحد، وكذلك نرى أن السريان وكما أخبرنا الأستاذ لأفليمس يوسف صاغوا من الثلاثي المجرد أي من قَطْل مثلًا الوزن الأول من المزيادات التأوية بزيادة تاء في أوله، وقالوا أَقَطْل وكذا من قَطْل صاغوا أَقَطْل ومن إِبْرَق صاغوا أَقَبْرَق بدل أَقَبْرَق بقلب الألف الي تاء أخرى لتسهيل اللفظ، ومن ثَبَلَب وسَبْرَب صاغوا أَشَبَلَب وسَبْرَب وبدل أَشَبَلَب وسَبْرَب بنقل التاء ووضعها بعد الشين والسين لتسهيل اللفظ، وكل هذه هي طريقة صوغ جميع أوزان الثلاثي المزيد منه (85).

4. الإدغام بين حرفين في كلمتين نحو: (من نام) و (من نعيم) وكذلك الإدغام بين حرفين في كلمتين، بعد قلب أحدهما نحو: (من يشاء) و (من رام) و (هرّ أبت) .. الخ (84). وكذلك إدغام لام التعريف في ثلاثة عشر حرفا وهو ما يعرف بلام التعريف الشمسية نحو: الدلو والشرق.. الخ. وقد قلبت اللام فيهن ثم أدغمت فيه لسكونها ويعتبرهما بعض اللغويين حرف واحد.

الاستنتاجات

يتضح من خلال السطور السابقة بعض الآراء والنظريات المتمثلة في أصل اللغة - تجمع اللغات السامية كما رأينا الصعوبة البالغة التي تواجه من أراد تطبيقها على العربية وشقيقاتها. وبهذا يمكننا القول بأنه يتعذر علينا الاطمئنان الكلي الى ما يسوقه أصحاب النظرية من آراء وأدلة لا تعدو أن تكون مجرد تخمينات وأفتراضات لا أساس لها من الصحة، وبالمقابل خرجت هذه الدراسة لتدل على بعض الأشراقات الجديدة التي استندت لآراء علماء اللغة الأقدمين والمحدثين وجمعتهم في بدوقه واحدة انصهرت في المجتمع. وأملنا أن نجد دراسات أخرى مماثلة لهذه الدراسات، في لغات مختلفة تمثل فصائل لغوية مختلفة لعنا نتوصل الى الرأي النهائي ونتيجة مقنعة حول هذا الموضوع، ونجمل أهم النقاط التي توصل لها البحث بالنقاط التالية:-

1. يمكن القول ان الأصل في اللغة هو المجموعات الثلاثية فالمادة الأصلية في الحروف العربية تتكون من حروف ثلاثة، لكن قد يحدث أن يتغير صوت أحد هذه الأحرف بمرور الزمن أو قد يختلف نتيجة اختلاف البيئة أو القبيلة التي تنطقه، وبذلك تتكون المجموعات الثنائية وتتكون هذه الحالة من الاشتراك اللفظي بينها وبين المجموعات الثلاثية في حرفين دون حرفا ثالث ولكن هذا القول لا يمكن تعميمه بشكل مطلق.

2. يرى عدد غير قليل من اللغويين قديما وحديثا أن أغلب اللغات السامية ترجع في نشأتها الى أصول ثنائية زيدت حرفا ثالثا في مراحل تطورها التاريخي وقد جاء هذا الحرف ليعطي معان جديدة متنوعة لتلك المعان التي تدل عليها المفردة، وتساءل بعضهم عن موقع الحرف الثالث مضافا للحرفين، في حين أكد بعضهم أن موقع الحرف المضاف هو الحرف الأخير لكنه يعمد الى الأخذ بالأصل الثلاثي للغة ويعتبر الأصل الثنائي مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجددا إلا ضمن هذا الاعتبار التاريخي.

3. يرى البعض الآخر من الباحثين أن العربية مثلها مثل غيرها من اللغات تكونت من أصول قليلة ثنائية البناء مركبة من حرفين تحاكي الأصوات التي ينطق بها الإنسان البدائي على مقتضى غرائزه ثم تعددت الكلم بإضافة حرف أو أكثر إلى الأصل الثنائي، أي أن الاستنتاج

الذي يستتبع ما تقدم هو أن للثنائيات وجودا حقيقيا في الساميات وأن منها ما أخضع للنمط الغالب من الجذور ، أي أن النمط الثلاثي مردّ ذلك الى المقايسة.

4. تطرق البحث إلى الثنائية وعلاقتها بالمناسبة الطبيعية بين الثنائية التاريخية والثنائية المعجمية ، مشيرا الى أن الثنائية قد اتخذت في أذهان القائلين بها صورا مختلفة وأشكالا متنوعة ، فكانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية ذات المقطع الواحد الذي تكرر مقطعا بكلا حرفيه فأصبحت رباعية بطريقة المضاعفة والتكرار.

5. أنتهى البحث في اللغات السامية المقارنة الى أن اللغات السامية تعرف الأصل الثلاثي أساسا لأكثر المفردات ، ولكن عددا منها قد تطور عن أصل ثنائي ، وقد أبرز (نولدكة) في دراسة له عن الأسماء الثنائية في اللغات السامية مثل (يد/ودم/وأم) هي أسماء ثنائية موغلة في القدم عاشت الى يومنا هذا، وأن تلك الصيغ تبدو كأنها ثلاثية ، وفسر ذلك هي نتيجة تطور الأصول من الثنائية الى الثلاثية.

الهوامش

1. Goldenberg, G and S. Raz , Semitic and Cushitic Studies , Wiesbaden 1994, p 12
2. د.رمزي منير بعلبكي ، فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت 1999، ص44.
3. المصدر نفسه، ص145.
4. أين يعيش ، شرح الملوكي التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوه ، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب ، 1973، ص108.
5. المصدر نفسه ، ص109
6. مراد موسى ، الأشتقاق اللغوي وجوانب متعلقة به لدى اللغويين والنحويين العرب القدامى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، مطبعة الهدى ، حيفا 2013، ص 160-162.
7. العلايلي ، تهذيب المقدمة اللغوية ، بقلم الدكتور أسعد عليّ، دار النعمان، بيروت 1388هـ، ص74.
8. المصدر نفسه، ص75.
9. سيبويه، الكتاب، مطبعة بولاق، القاهرة 1316هـ . 216/4.
10. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، حققه أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، ط1، دار الكتب العالمية ، بيروت 2008 م، ص519.
11. سيبويه، الكتاب، المصدر السابق ، 219/4.

12. الدكتور توفيق محمد شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، مكتبة وهبة، القاهرة 1980م، ص21.
13. المصدر نفسه، ص21.
14. احمد فارس الشدياق ، سر الليال في القلب والابدال ، المطبعة العامرة الأستانة 1284هـ ، ص5.
15. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1408هـ ، 1/
16. المصدر نفسه، ص50/1.
17. المصدر نفسه، ص50/1.
18. سيبويه، الكتاب، المصدر السابق ، 219/4.
19. أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقترض ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، ج1، القاهرة 1994، ص185.
20. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، 1408هـ ، 62/1.
21. أبن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، جمهرة اللغة ، بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987م، 13/1.
22. أنستاس الكرمللي ، نشوء اللغة العربية ونموها وأكتهاها ، المطبعة العصرية ، القاهرة 1938، ص1.
23. جرجي زيدان، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ، مطبعة القديس جاور جيوس في بيروت ، 1886 ، ص49.
24. د. مشهود محمود جمبا ، في نظرية التطور وثنائية أصول ألفاظ اللغة (دراسة مقارنة بين العربية واليوربية) ، بحث منشور في قسم اللغة العربية وآدابها / جامعة ولاية كوعي- نيجيريا ، ص7.
25. المصدر نفسه ، ص10.

26. عبد الله العلايلي ، مقدمة لدرس لغة العرب ، المطبعة العصرية ، القاهرة 2003 ، ص201.
27. المصدر نفسه ، ص145 و ص202.
28. محمد بحر عبد المجيد ، بين العربية ولهجاتها العبرية ، مكتبة سعد رأفت ، القاهرة 1977 ، ص35.
29. المصدر نفسه ، ص149.
30. דוד שגיב , מילון עברי-ערבי(לשפה העברית בת-זמננו) כרך ראשון א-מ, תל-אביב, דף 1016-1455
31. الأب مرمجي الدومينيكي ، الثنائية والألسنية السامية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثامن ، مطبعة وزارة التربية والتعليم 1955 ، ص380.
- * أه:فعل // اسم فعل مضارع بمعنى أتألم أو أتوجع ، يستعمل مبنيل على السكون أو الكسر او بالتثنية أه من الزمان
- أهة: (أسم) الجمع أهات//أه، كلمة توجع أو شكاية أطلق أهة عميقة ...للمزيد أنظر معنى أه في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي
32. اقليمس يوسف داود ، اللمة الشهية في نحو اللغة السريانية ، موصل 1996 ، ص351-352
- ألبير أبونا ، قواعد اللغة الآرامية ، تقديم عزيز نباتي ، اربيل 200م ، ص165-166
33. د. توفيق محمد ، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ، القاهرة 1980 ، ص40.
34. Moscati .s , An Introduction to the Comparative Grammaro of the Semetic Languages , Phonology And Morphology , Weisbaden 1969,p144.
35. زيريرا ، لسكسيقون عربي-سورييا ، قشيشا شليمون يشوع حدبشبا قشيشا عمدوايل بيتهى يوليلن ، دون ، 376.
36. Moscati .s , ,Op. Cit ,p. 144.
- Ibid , p145.37

38. أحمد فارس الشدياق، سرّ الليل في القلب والإبدال، المطبعة العامرة، الأستانة 1284 هـ ، ص25.
39. جرجي زيدان ، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ، مطبعة ورجيوس ، بيروت 1886 ، ص45.
40. الأب أنستاس ماري الكرملّي، نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهاها، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت ،ص44.
41. مرمجي الدمنيكي ، المعجمية العربية بين الثنائية الألسنية السامية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثامن ، مطبعة وزارة التربية والتعليم 1955، ص375.
42. كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض ، 1977، ص93.
43. فرنز روزنثال ، قواعد آرامية العهد القديم، ترجمة د. محمد عبد اللطيف ، الجامعة الأردنية 2001م. ص48.
44. القس بولس الخوري الكفرنيسي ، غرامطيق اللغة الأرامية السريانية (صرف ونحو) ، الطبعة الثانية ، بيروت 1962، ص27.
45. برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، ط2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1994 ، ص96.
46. د. نهلة حسين إمام ، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية (دراسة صوتية صرفية) ، مجلة علوم اللغة ، العدد الثالث المجلد السابع، القاهرة 2004، ص258.
47. برجشتراسر ، المصدر السابق، ص 96.
48. د. رمزي منير بعلبكي ، فقه العربية المقارن ، المصدر السابق، ص138.
49. د. نهلة حسين إمام ، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية (دراسة صوتية صرفية)، المصدر السابق، ص 259.
50. المصدر السابق، ص132.
51. المصدر نفسه، ص133.
52. اقليمس يوسف، المصدر السابق ، ص 136.
53. خالد أسماعيل ، فقه اللغات العاربة ، أربد 2004، ص114.
54. المصدر نفسه، ص118-123.

- 55.المصدر نفسه، ص122-123.
- 56.الأب مرمجي الدومينيكي، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثامن، مطبعة وزارة التربية والتعليم 1955، ص383.
- 57.الخليل بن احمد الفراهيدي، العين، المصدر السابق، ص 49/1.
- 58.سيبويه، الكتاب، المصدر السابق، ص230/4.
- 59.المصدر نفسه 229/4.
- 60.ابن جني، الخصائص، بتحقيق محمّد عليّ النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371هـ، 56/1.
- 61.ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، مطبعة التعاونية بدمشق، 1989م، ص68.
- 62.السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، بتحقيق محمّد جاد المولى وعليّ البجاوي ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت. ص 200-199/1.
- 63.خالد اسماعيل، المصدر السابق، ص115.
- 64.حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008، ص230.
- 65.حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة 2008، ص230.
- 66.مشهود محمود جمبا، في نظرية التطور ثنائية أصوات أ لفاظ اللغة (دراسة مقارنة بين العربية واليوروية)، بحث منشور في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة ولاية كوفي - نيجيريا (بدون سنة)، ص7.
- 67.الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1978م، ص44.
- 68.هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ترجمة عبد الصبور شاهين، (الطبعة العربية)، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة 1997، ص343.
- 69.عبد الله أمين، الأشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1376هـ، ص231.
- 70.الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت 1983م، ص60.

71. يوسف دريان، كتاب الأتقان في صرف لغة السريان، المطبعة العلمية ليوسف ، بيروت 1913، ص284و285
72. ابن جنبي ، الخصائص ، المصدر السابق، ص 55-56 .
- 73.المصدر نفسه، ص62/1 و 65/6.
74. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ط2، مكتبة النجلو المصرية، القاهرة 2003. ص55.
75. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بتحقيق عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت ، ص461..
76. Gesenius, w, Hebrew Grammar , Oxford 1910.p834.
77. Wrght.W, Lectures on The Comparative Grammar of the Semitic Languages , Amsterdam , 1966, p161
78. عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، ج1، مكتبة الملك عهد الوطنية أثناء النشر ، المدينة المنورة 1422 هـ ، ص36.
79. أبين منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ، (سدد)، 1968/3.
80. Gesenius, w, op.cit, p1006
81. ربا اركديقون نلمى الى دننو موؤليا ، دشلما ودالفز شوريا ومؤعيا وشولما ودعنفنا ودنونيا ودكريى مؤعنا ، درمسوق دسوريا. 40.
82. سيبويه ، الكتاب ، المصدر السابق، 334/4.
83. كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، المصدر السابق ، ص74.
84. المصدر نفسه، ص35.
85. اقليمس يوسف داوود ، اللعنة الشهية في نحو اللغة الأرامية، الطبعة الثانية، الموصل 1896، ص296.
86. أبي سعيد السيرافي ، أدغام القراءة ، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني ، الطبعة الأولى ، دار أسامة ، الجزائر 1984، ص52.

المصادر العربية

1. ابراهيم أنيس، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت 1983، ص60.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2003. ص55.
3. ابن جني، الخصائص، بتحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371هـ، ص56/1.
4. أين دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987م، 13/1.
5. أين منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (سدد)، 1968/3.
6. ابن يعيش، شرح الملوكي التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوه، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب، 1973، ص108.
7. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيويوه، حققه أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العالمية، بيروت 2008 م، ص519.
8. أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج1، القاهرة 1994، ص185.
9. أبي سعيد السيرافي، أدغام القراءة، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني، الطبعة الأولى، دار أسامة، الجزائر 1984، ص52.
10. احمد فارس الشدياق، سر الليال في القلب والإبدال، المطبعة العامرة الأستانة 1284هـ، ص5.
11. اقليمس يوسف داوود، اللمعة الشهية في نحو اللغة الآرامية، الطبعة الثانية، الموصل 1896، ص296.
12. ألبير أبونا، قواعد اللغة الآرامية، تقديم عزيز نباتي، اربيل 200م.
13. أنستاس الكرمل، نشوء اللغة العربية ونموها وأكتهاها، المطبعة العصرية، القاهرة 1938، ص1.
14. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1994، ص96.
15. بولس الخوري الكفرنيسي، غرامطيق اللغة الآرامية السريانية (صرف ونحو)، الطبعة الثانية، بيروت 1962، ص27.

16. توفيق محمد ، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ، القاهرة 1980 ، ص40.
17. جرجي زيدان، الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية ، مطبعة القديس جاور جيوس في بيروت ، 1886 ، ص49.
18. حازم علي كمال الدين ، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية ، راجعه رمضان عبد التواب ، الطبعة الاولى ، القاهرة 2008 ، ص 230
19. خالد أسماعيل ، فقه اللغات العاربة ، أربد 2004 ، ص114.
20. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت 1408 هـ ، 48/1
21. رمزي منير بعلبكي ، فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت 1999 ، ص44.
22. سيبويه ، الكتاب ، مطبعة بولاق ، القاهرة 1316 هـ . 216/4.
23. السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، بتحقيق محمد جاد المولى وعليّ البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت . ص 199/1-200 .
24. عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، ج1، مكتبة الملك عهد الوطنية أثناء النشر ، المدينة المنورة 1422 هـ ، ص36.
25. عبد الله أمين ، الأشتقاق ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة 1376 هـ ، ص231.
26. عبد الله العلايلي ، مقدمة لدرس لغة العرب ، المطبعة العصرية ، القاهرة 2003 ، ص201.
27. العلايلي ، تهذيب المقدمة اللغوية ، بقلم الدكتور أسعد عليّ، دار النعمان، بيروت 1388 هـ ، ص74.
28. فرنز روزنتال ، قواعد آرامية العهد القديم، ترجمة د. محمد عبد اللطيف ، الجامعة الأردنية، أربد 2001م.
29. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بتحقيق عبد العظيم الشناويّ، المكتبة العلمية، بيروت ، ص461..
30. كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض ، 1977 ، ص93.

31. مراد موسى ، الأشتقاق اللغوي وجوانب متعلقة به لدى اللغويين والنحويين العرب القدامى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، مطبعة الهدى ، حيفا 2013، ص 160- 162
32. مرمجي الدومينيكي، الثنائية والأسنوية السامية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثامن ، مطبعة وزارة التربية والتعليم 1955، ص380.
33. مشهود محمود جمبا ، في نظرية التطور وثنائية أصول ألفاظ اللغة (دراسة مقارنة بين العربية واليوربية) ، بحث منشور في قسم اللغة العربية وآدابها / جامعة ولاية كوي- نيجيريا ، ص7
34. محمد بحر عبد المجيد ، بين العربية ولهجاتها العبرية، مكتبة سعد رأفت ، القاهرة 1977، ص168.
35. ناصر حسين علي ، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة ، مطبعة التعاونية بدمشق ، 1989م ، ص68
36. نهلة حسين إمام ، أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية (دراسة صوتية صرفية) ، مجلة علوم اللغة ، العدد الثالث المجلد السابع، القاهرة 2004، ص258.
37. هنري فليش ، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ، ترجمة عبد الصبور شاهين، (الطبعة العربية) ، الطبعة الثانية ، مكتبة الشباب ، القاهرة 1997، ص343.
38. يوسف دريان، كتاب الأتقان في صرف لغة السريان، المطبعة العلمية ليوسف ، بيروت 1913، ص284و285.

المصادر العبرية

(1) דוד שגיב, מילון עברי-ערבי(לשפה העברית בת-זמננו) כרך ראשון א-מ, תל- אביב, דף 1016-1455

المصادر السريانية

(1) زديريرا ، لسكسيقون عربي-سوريا ، قشيشا شليمون يشوع حدبشا قشيشا عمدوايل بيهتي يوليلن ، دون ، 376.

(2) ربا اركديقون نلمى الى دننو مؤوليا ، دشلما ودالفز شوريا ومؤعيا وشولما ودعنففا ودنونيا وذكريى مؤعنا ، درمسوق دسوريا. 40.

المصادر الأجنبية

1 Goldenberg, G and S. Raz , Semitic and Cushitic Studies , Wiesbaden 1994, p 12

² Gesenius, w, Hebrew Grammar , Oxford 1910.p834..

³ Moscati .s , An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages , Phonology And Morphology , Wiesbaden 1969,p144.

4 Wright.W, Lectures on The Comparative Grammar of the Semitic Languages , Amsterdam ,1966,p161

Linguistic contast between bilateral and trilateral roots in Semitics languages (Arabic and Syriac as a model)

ASBSTACT

The present study investigates the relation between the biliteral and trilateral roots which is the introduction to comprehend the nature of the Semitic roots during its early stage of development being unconfirmed to a single pattern. The present research is not meant to decide on the question of the biliteral roots in the Semitic languages, rather it is meant to confirm the predominance of the trilateral roots on these languages which refers, partially, to analogy adopted by the majority of linguists. This tendency is frequently seen in the languages which incline to over generalize the trilateral phenomenon, i. e., to transfer the biliteral roots to the trilateral room, that is, to subject it to the predominant pattern regarding the roots.

Our ancient lingual scholars, almost unanimously, agree that the inflect words are trilateral, quadrilateral, or pentalitiral, except for opinions ascribed to some of them, particularly linguists of Kufa school. For the majority of the lingual scholars, "Al-Djumhur", inflict words relate back to those roots and cannot be outside them.

This research tends to shed some light on the problem of biliteral and trilateral in the Arabic roots, a problem hinted to by some linguists, tackled by others explicitly or implicitly, but by scattered remarks. No deep research has been conducted in this field in spite of the importance of this subject and its necessity for researchers and studies in Semitics. It is a prominent question for our language being the means for originality in morphology. It reveals the history of morphology, meaning development, advance of structure, and to remove clashes, conflict, disagreement, and diversity of meaning.

Key word:- the biliteral roots , the trilateral roots , relation between the biliteral and trilateral roots , the Semitic roots . Our ancient lingual scholars, almost unanimously, agree that the inflect words are trilateral, quadrilateral, or pentalitiral It is a prominent question for our language being the means for originality in morphology..

السيرة الذاتية (CV)

مؤيد حسين منشد ، استاذ مساعد في جامعة بغداد / كلية اللغات / قسم اللغة السريانية
ماجستير لغات سامية – عام ، عضو جمعية المترجمين العراقيين ، عضو اتحاد الادباء السريان

البريد الالكتروني: moayad_husein@yahoo.com

About author :

Moayad Hussein Munshed: Assistant professor in University of Baghdad / College of Languages / Department of Syriac Language , M.A. degree in Semitic Language, Member of Iraqi Translators' Association – Baghdad –member of FIT, Member of Syriac Writers Union /Mobile : 07902247494,

E-mail: moayad_hussein@yahoo.com